الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: التاريخ

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

المجلس الوطني للثورة الجزائرية و دوره بعد الاستقلال(1962-1978م)

إعداد الطالبتان:

– سعايد مديحة

_شريفي حنان

تحت إشراف الأستاذ:

د. بومولة نبيل

– أ .د بومولة نبيل

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. احمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
أ. د.بومولة نبيل	أستاذ محاضر أ	المسيلة	مشرفا ومقررا
د. مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444 –1445هـ/2023–2024م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
رواه الترميذي.

فبعد الحمد والشكر لله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف " بومولة نبيل" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، والتي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث فجزاه الله عنا ألف خير وزاده من العلم النافع والعمل الصالح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في عملنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه

إلى زوجي الذي وقف إلى جانبي طيلة فترة انجازي لهذا العمل

إلى أولادي الأعزاء حفظهم الله و رعاهم و جعلهم من الذرية الصالحة

والى"أمي" رمز العطف والحنان التي حملت وصبرت لتعيش هذه اللحظات

و"أبي" ضوء القمر الساطع الذي أنار لي درب الكفاح من أجل هذا العمل

والى أمي الثانية أم زوجي التي وقفت بجانبي و شجعتني على العمل الجاد

إلى إخوتي

وإلى الأقارب والأحبة

إلى كل من يحمل لهم قلبي المحبة

وإلى كل من مد لي يد العون

سعايد مديحة

إهداء

بسم الله بدأت وعلى الله توكلت و على النبي صليت و باللسان عبرت وفي العقل دبرت و بالقلم خططت

بكل حب و امتنان بكل شكر و عرفان اهدي ثمرة عرقي و ارقي إلى من قال فيهما الرحمان "و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما رباني صغيرا

إليك يا من سهرت على نجاحي و كنت السر في حياتي إليك يا منبع الحب و الحنان

إليك يا من كان سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى اغلي الحبايب أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها

إلى من أحسنت تربيتي ورعايتي إلى من أرادني أن أكون في هذا المقام بالذات والدي الغالي رعاه الله و حفظه

إلى من تسري محبتهم في عروقي إلى من هم اغلي من روحي إلى الذين يؤمنون بان الأخلاق لابد أن تسبق العلم إلى جميع إخوتي و أختي الغالية و الوحيدة

شريفي حنان

مقدمة

مقدمة:

1- التعريف بموضوع البحث:

تكتسي الهيئات القيادية للثورة التحريرية المنبثقة عن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956م أهمية خاصة في مسار الثورة الّتي انتقلت بفضلها من مرحلة الإدارة اللامركزية والمبادرات المبادرات الفردية نحو مرحلة المركزية والقيادة الجماعية الواضحة الرؤية والأهداف القائمة على مؤسسات سياسة عززت الثورة وزودتها بآليات تنظيمية تؤطر العمل الثوري وتفتح له آفاق سياسة عسكرية واسعة لبناء استراتيجيات فعالة لمواكبة مستجدات الثورة داخليا وخارجيا ضمن إطار تشاوري ديمقراطي تضمنه هيئة تشريعية برلمانية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الّذي يعتبر الهيئة السياسية العليا المسؤولة عن تسيير النشاط الثوري بفضل الصلاحيات الكبيرة الّتي خولته إياها السلطة لوضع إستراتيجية شاملة لتفعيل الكفاح المسلح.

أمّا بعد الاستقلال فد بقيت المؤسسة التشريعية الّتي يعتمد عليها الجزائر لإعادة ترميم ما هدمته فرنسا من خلال سن القوانين الّتي تخدم البلاد.

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز الدور الفعال الّذي لعبه المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين ومدى مساهمته في وضع القوانين لبناء الدولة الجزائرية الحديثة والقضاء على الإرث الاستعماري تدريجيا حيث كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلطة الوحيدة في الجزائر الّتي تحدد منحى بناء الدولة الجزائرية.

كذلك تكمن أهمية موضوعنا كونه يتطرق لمرحلة مهمة ومفصلة من تاريخ الجزائر المعاصر، تجمع بين أواخر نهاية الاستعمار ومرحلة الاستقلال حتى سنة 1978م، كما أنّ هذه المرحلة من تاريخ الجزائر حساسة كونها تؤثر على تاريخ مستقبل البلاد.

3- أسباب اختيار الموضوع:

توفرت لدينا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع للدراسة والتعمق في الموضوع وأحداثه وهي:

- رغبتنا الشّخصية في تسليط الضوء والتعمق في تاريخ المجلس الوطني للثورة بعد الاستقلال.
- المساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة علمية هادفة ليستفيد منها الطلبة.
- الموضوع الّذي نحن بصدد دراسته من الموضوعات الغامضة بين الناس ومازالت أحداثه تؤثر على مسار الجزائر.
- ولأنّه كذلك من المواضيع الّتي تثير الجدل والّتي تتسم بسعة النقاش والتحليل والنقد، وبما أننا ميالون لكل هذا فأردنا كطلبة في التاريخ أن ندرس هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، وذلك من أجل الإلمام بأحداثها ومحاولة لتصحيح بعض الأخطاء المنتشرة بين الجزائريين حول هذا الموضوع الحساس.
- كذلك من بين الأسباب هو نقص الدراسات التاريخية في هذا الموضوع أو لمثله من الموضوعات أو لتاريخ الجزائر المعاصرة بعد الاستقلال، فكلّ الدراسات اليوم مركزة على المرحلة التاريخية السابقة لسنة 1962م، بالإضافة إلى نقص مصادرها وقربها من الزمن الّذي نعيش فيه.

4- إشكالية الدراسة:

في هذه الدراسة الموجزة الّتي ناقشنا فيها المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد الاستقلال 1962م إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين 1978م، سنحاول تتبع المراحل الّتي مر بها هذا المجلس بعد الاستقلال ومختلف الأحداث الّتي أثرت عليه بداية من انتخاب المجلس التأسيسي 20 سبتمبر 1962م إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني 25 فيفري 1977م محاولين تبيان دوره خلال هذه المرحلة، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- فيما تمثل دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية بداية من تاريخ حصول الجزائر على استقلالها إلى غاية سنة 1978م؟ وهل وفق في أداء هذا الدور؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح أسئلة فرعية أخرى:

- ما هي مختلف التطورات الّتي مر بها المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ استقلال البلاد إلى سنة 1978م؟
- ما هي مختلف الأحداث السياسية الّتي أثرت عليه خلال هذه المرحلة؟
- إلى أي مدى وفق في أداء دوره.
- كيف ساهم في بناء الدولة الجزائرية ودحض الإرث الاستعماري الّذي خلقته فرنسا؟
- ما هي العقبات والحواجز الّتي حالت دون تحقيقه الأهداف الكاملة المرجوة منه؟

5- إطار البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع حددا إطاره الزمني ما بين 1962-1978م بداية من مؤتمر طرابلس الأخير جوان 1962م وظهور أزمة صيف 1962م إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين 05 مارس 1978م.

6- المنهج:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، اعتمدنا على المنهج التاريخي الملائم للدراسات التاريخية، واستعنا ببعض المناهج الأخرى كالمنهج الوصفي الّذي يستدعي وصف الأحداث وتطورها كرونولوجيا ، إذ يمكن هذا المنهج من تتبع التطورات التاريخية لهذه الفترة الغنية بالأحداث والّتي تمتاز بحساسية خاصة، كما استعنا بأداة التحليل والمناقشة والتفسير لمجمل الصراعات الّتي شهدتها هذه الفترة 1962-1978م.

7- عرض خطة البحث:

إنّ خطة البحث الّتي اتبعناها لمعالجة هذا الموضوع تتكون من مقدمة ومدخل تمهيدي وفصلين وخاتمة.

- مدخل تمهيدي يتحدث عن البدايات الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وقسم إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول بعنوان المجلس الوطني للثورة والّذي انبثق عن مؤتمر الصومام، أما الجزء الثاني يتحدث عن نشاطات المجلس بشكل مختصر من 1957م

(مؤتمر القاهرة) إلى غاية تشكيل الحكومة المؤقتة 1958م، والجزء الثالث يتحدث عن اجتماعات المجلس من 1959م إلى 1962م (الاستقلال) أي من اجتماع العقداء العشر بتونس إلى غاية اجتماع طرابلس الأخير جوان 1962م، وذلك نظرا لما لهذه الأحداث من تأثير على مسيرة المجلس الوطني للثورة بعد الاستقلال.

- أمّا الفصل الأول المعنون بـ "دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1962م إلى 1965م" أي من الاستقلال إلى الانقلاب الّذي قاده هواري بومدين في 19 جوان 1965م، وهذا الفصل يتضمن ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول أزمة صيف 1962م وأهم مجرياتها على الساحة السياسية، والمبحث الثاني والّذي يتحدث عن المجلس الوطني التأسيسي من 20 سبتمبر 1962م إلى 20 سبتمبر 1963م، أمّا المبحث الثالث فيتحدث عن المجلس الوطني المنتخب في 20 سبتمبر 1964م إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965م.
- أمّا الفصل الثاني والّذي عنوانه "المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1965م إلى 1978م" ويتضمن ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول لانقلاب 1965م الّذي قاده هواري بومدين وزير الدفاع، ووصول هذا الأخير إلى الحكم، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لمجلس الثورة الّذي حل محل المجلس الوطني بعد الانقلاب من 1965م إلى غاية 1977م وهو تاريخ انتخاب المجلس الوطني والّذي كان عنوانا للمبحث الثالث والّذي انتخب في 25 فيفري 1977م وتوقفنا في بحثنا عند 05 مارس 1978م وهو تاريخ وفاة الرئيس هوراي بومدين.

وفي الأخير ختمنا موضوع دراستنا بخاتمة تتضمن أهم النتائج الّتي توصلنا إليها.

8- المصادر والمراجع:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع بهدف الإلمام بالموضوع أهمها:

- علي هارون، خيبة الانطلاق أو خيبة صيف 1962، من إيجابيات هذا المصدر أنّه تناول صائفة 1962 بأسلوب مكنه مكن إزالة بعض الملابسات عنها.

- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات إيفيان، عالج هذا المصدر المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية بسلاسة وفق الترتيب الكرونولوجي، مدعما ما قدمه بملاحق تزيد من مصداقية الأحداث.
- كذلك نجد صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956م-1965م، تطرق هذا المرجع إلى الصراعات داخل جبهة التحرير الوطني بداية من 1957م وصولا إلى أزمة صائفة 1962م.
- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، حيث عرض هذا المرجع جل الأحداث المتعلقة بالثورة الجزائرية من ظروف اندلاعها إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيس في 20 سبتمبر 1962م بطريقة مفصلة معتمدا على تحليل الأحداث والوقائع.
- بالإضافة إلى كتاب هشماوي "جذور أوّل نوفمبر في الجزائر" والّذي تطرق بصورة واضحة إلى أهم الأحداث الّتي وقعت حالات اجتماعات المجلس الوطني للثورة وكيف انتقلت إلى الصراع على السلطة.
- كما اعتمدنا على مؤلف متخصص في القانون الدستوري لسعيد بوالشعير الموسوم بـ "النظام السياسي الجزائري".
- من بين المصادر الّتي أمدتنا بمعطيات المثيرة الجريدة الرسمية للجمهورية الّتي تحوي العديد من القوانين والمراسيم والمواثيق الّتي من خلالها درسنا الجهاز التشريعي للدولة.

9- صعوبات البحث:

لم تخلو دراستنا هذه كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل ويمكن حصرها فيما يلي:

- قلة الدراسات المعتمدة والمستفيضة حول هذا الموضوع وإن وجدت فإنّها غير متخصصة.
- صعوبة تناول هذا الموضوع نظرا لتشعبه في بعض مراحل الدراسة.

- صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة حدود الدراسة من 1962م إلى غاية 1978م من أحداث تاريخية مميزة ومثيرة وجب ذكرها والتحدث عنها.
- كذلك ضيق الوقت واشتغالنا بمهنة التدريس الشاقة الّتي أخذت كلّ وقتنا والتزامات العائلة والأولاد.
- أهم صعوبة تعاني منها الطالبة سعايد مديحة أن هذه أول مرة تنجز فيها مذكرة متخصصة في التاريخ بمعية زميلتها وذلك بسبب كونها تخرجت من المدرسة العليا للأساتذة بمذكرة تخرج تخصص جغرافيا بعنوان "التنمية الفلاحية في ولاية سطيف"

وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل الّذي تم بعون الله عز وجل وبتوفيقه وبجهد الأستاذ الّذي قدم لنا النصيحة والإفادة في سبيل إخراج هذا العمل في أحسن صورة ممكنة.

وأخيرا وليس أخيرا أتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، وما لم نجب عنه سيبقى مفتوحا للدراسات الأكاديمية الأخرى، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل والحمد لله الّذي وفقنا لإنجاز هذا الموضوع التاريخي.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

المبحث الأول : إنشاء المجلس الوطني للثورة و صلاحياته

المبحث الثاني : نشاطاته من 1957إلى تشكيل الحكومة المؤقتة 1958

المبحث الثالث : اجتماعاته من 1959إلى 1962

المبحث الأول: انشاءالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وصلاحياته

أثناء مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م أدرك القادة المؤتمرون ضرورة وضع الهياكل السياسية العليا للبلاد، بإنشاء هيئة وطنية تضم كافة القيادات العليا للبلاد،وإن اختلفت توجهاتها الإيديولوجية من أجل خلق الانسجام بين جميع التيارات السياسية الي انطوت تحت راية جبهة التحرير وبالتالي خلق قيادة موحدة تفاديا لأي اصطدامات من شأنها أن تشوش على الثورة وهدفها المنشود الذي هو إخراج المحتل من أرض الوطن[1].

وقد تبلورت هذه الفكرة خاصة عند كلّ من كريم بلقاسم، بن مهيدي، وعبان رمضان[*]، هذا الأخير الّذي قدم الاقتراح الوحيد في هذا الخصوص للحاضرين في مؤتمر الصومام، وكان الاقتراح مقسما إلى قسمين قيادة عليا تشريعية وقيادة تنفيذية، مرفقا بثلاثين اسما ثم أضيف إلى الولاية الثانية منصب ثانٍ، وبعد مشاورات أصبحت القائمة المقدمة من طرف عبان رمضان تضم أربعة وثلاثين اسما (نصفهم سياسي والنّص الآخر مناوب).

ثم وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة- قانون أساسي- لتلك القيادة الّتي أخذت اسم: المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2]، الذي يمثل برلمان جبهة التحرير الوطني حيث ينتمي أغلبية أعضائه (ثلاثين عضوا من أصل أربعة وثلاثين) إلى ما كان يدعى سابقا بحزب الشعب (مرحلة انتصار الحريات الديموقراطية)[3] وهو يمثل السلطة التشريعية في البلاد[4]، كما اختيرت قيادة توضع على رأس المجلس[**]، فوقع اعتناء كبير في اختيار

---

[1]بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2004، ص55.

[*]**عبان رمضان:** مناضل قديم وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ ومهندس مؤتمر الصومام، عين مستشارا لكريم بلقاسم في الشؤون السياسية، أشرف على تنظيم وتوجيه مؤتمر الصومام، كان يملك قدرات فائقة وخبرة عالية في التنظيم تظهر من خلال التوجهات الّتي طبقها على وثيقة الصومام،178. عثمان مسعود مصطفى، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص44.

[2]مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص89.

[3]بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص87.

[4]عمار بوحوش، التاريخ بالسياسي للجزائر- من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2008، ص395

[**] المقصود بالقيادة هنا: لجنة التنسيق والتنفيذ.

الاسم حتى لا تنبعث منه صفة رئيس، قائد، أو رئاسة للعهدة المتبقية من حزب الشعب[1].

إنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام يتألف من أربعة وثلاثين عضوا منهم سبعة عشر عضوا رئيسا وسبعة عشر عضوا مناوبا[2].

وقد ضم مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية القديمة[3] ممّا جعله جهازا ائتلافيا أو جهاز وئام وطني، وهذا يتضح من خلال تركيبته الّتي سنعرضها كالتالي:

1- الأعضاء الدائمون:

أ- قادة أوّل نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

ب- قادة الولايات: زيغود يوسف، عمر أوعمران.

ج- الوفد الخارجي: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

د- المركزيون: بن يوسف بن خدة، محمد يزيد[4].

ي- عناصر جميع العلماء المسلمين الجزائريين: أحمد توفيق المدني.

2- الأعضاء المناوبون:

أ- من المركزيين: سعد دحلب، محمد الصالح الوانشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي.

ب- من قادة الولايات: محمد بن سعيد (الولاية الثالثة)، عبد الحفيظ بوصوف (الولاية الخامسة)، وعلي ملاح (الولاية السادسة)[5].

ج- من نواب قادة الولايات: سلمان دهيليس (الولاية الرابعة)، لخضر طوبال (الولاية الثانية).

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص96.

[2] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص70.

[3] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص50.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص395.

[5] محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص375.

د- من جمعية العلماء المسلمين: إبراهيم مزهودي.

هـ- من مسؤولي اتحدا الطلبة المسلمين الجزائريين: محمد الصديق بن يحي[1].

س- من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري: محمد لبجاوي.

و- اتحاد الطلبة: محمد بن يحي ونائبه.

ن- الاتحاد العام للعمال الجزائريين: نائب عيسات إيدير[2].

ي- من نواب قادة الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد، ونائب دهيليس سليمان[3].

وبهذا فإنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية بصفته الهيئة العليا في البلاد، وطبقا للمادة الثامنة من المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، فهو المؤتمن على السيادة الوطنية، يشرع إلى حين تحرير الوطن ويراقب عمل الحكومة الّتي يمكنه أن يفوض لها التشريع عن طريق مراسم قانونية، إلى جانب ذلك يحدد سياسة الحكومة الّتي يجب أن تقدم له الحساب على ذلك في كلّ دورة من دوراته، كما يستطيع أن يعين لجانا في لإطاره ويحدد سياسة الحكومة ويمنحها ثقته وفقا للمادة العاشرة.

بالإضافة إلى صلاحياته التشريعية فأنّه يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الّتي تبرمها الحكومة بنسبة الثلثين وعلى وقف القتال بنسبة أربعة أخماس من الحاضرين أو الممثلين طبقا للمادتين الحادي عشر والثانية عشر.

وبالنظر إلى حالة الحرب لم يكن هذا المجلس الّذي تعد طبيعته القانونية كبرلمان جزائري مؤقت منتخبا، بل يتم تشكيله عن طريق الاختيار وكان يتمتع بصلاحيات توسيع نفسه أو بتفويض هذه الصلاحية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ الّتي مارست ذلك في دورته الثانية حيث ارتفع عدد الأعضاء من 54 عضوا إلى 70 عضوا ابتداء من الدورة الثالثة و كان أعضاء الحكومة وقادة الجيش والمنظمات المختلفة للجبهة أعضاء فيه بحكم القانون[4].

---

[1] المقاومة الجزائرية، العدد الثاني، 16 نوفمبر 1956، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984، ص05.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص376.

[3] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، ص497.

[4] محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار هومة، ط1، الجزائر، 2005، ص129.

يصدر المجلس ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية: اللوائح ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة، الأوامر الدستورية وهي ذات طابع تأسيسي، وأخيرا الأوامر التشريعية[1].

بالنسبة لجلساته فأعضاء المجلس الوطني للثورة يجتمعون مرة كلّ سنة عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية في البلاد بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، ولا يكون مداولاته صحيحة إلا إذا حضر أكثر من اثنين عشر عضوا أصلي أو مناوبا[2].

وفي حالة وجود مانع يعتبره المجلس شرعيا يستطيع كلّ عنصر أن ينيب عنه من يشاء من زملائه لتمثيله، وهذه الوكالة شخصية وقابلة للعزل[3].

وعلى رأس المجلس الوطني للثورة، تم تعيين قيادة سميت لجنة التنسيق والتنفيذ، لم يشر القانون الأساسي إلى الكيفية الّتي تعين بها، كيف تنتخب أو مدة عهدتها، كلّ ذلك بقي غامضا[4].

يذكر أنّ تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، تم بين: كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي(*)، عبان رمضان، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة، خولت هذه الهيئة صلاحيات الإشراف كلّ أجهزة الثورة وعلى كلّ القرارات فكانت السلطة التنفيذية الوحيدة الّتي تعين قادة الولايات ونوابهم وتنهي مهامهم[5].

وبهذا استطاع مؤتمر الصومام، تطبيق مبدأ الإدارة الجماعية الّتي تخضع لسلطة مركزية واحدة، تقوم على أساس مؤسسات سياسية ديموقراطية يسيرها إطارات لديها من

---

[1] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركات النضالية (1949-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص105.

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص96.

[3] محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص128.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص9.

(*) **العربي بن مهيدي:** ولد عام 1923 مناضل في صفوف اشعب، عضو الجنة العربيّة للوحدة والعمل، عين قائد المنطقة الخامسة، عضر في مؤتمر الصومام، ثم لجنة التنسيق والتنفيذ؛ عثمان مسعود مصطفى، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص44.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص96.

الخبرة والثقافة والكفاءة، الشيء الكافي للتسيير المنظم والموحد للمراحل المقبلة من عمر الثورة.

المبحث الثاني: نشاطه من 1957الى تشكيل الحكومة المؤقتة 1958م:

أمّا عن دوراته فقد عقد منذ تأسيسه سنة 1956 إلى الاستقلال سنة 1962م، ستة دورات، منها مؤتمران هما مؤتمر الصومام 20 اوت 1956م، ومؤتمر طرابلس 1962م، وأربعة اجتماعات في كلّ من القاهرة، تونس، وطرابلس.

1- اجتماع القاهرة (20-28 أوت 1957م):

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، يوم 28 أوت 1957م في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليا إلى كتلتين، الأولى جماعة عبان ومعه بن خدة ودحلب، وتعززت بالعقيد سليمان ودهليس قائد الولاية الرابعة في السابق، وكانت هذه الجماعة تقيم في القاهرة.

ويهدف عبان رمضان من خلال هذا المؤتمر إلى تكريس أولوية السياسي على العسكري محاولا تهميش كريم بلقاسم ورفقائه، والثانية جماعة كريم بلقاسم الّذي يدعم هو الآخر بحلفاء مثل محمود الشريف (الولاية الأولى) وبن طوبال (الولاية الثانية)، وبوصوف (الولاية الخامسة)[1].

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة وترأس الجلسة السيد فرحات عباس ومحمد بن يحي كاتبا، وبحضور الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- عبان رمضان: عضو (ل.ت.ت)
- كريم بلقاسم: عضو (ل.ت.ت).
- بن خدة بن يوسف: عضو (ل.ت.ت).
- سعد دحلب: عضو (ل.ت.ت).
- محمد لمين دباغين: رئيس مندوبية الخارج.
- عمر أوعمران: مندوب عسكري في الخارج.

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، 2007، ص234.

- لخضر بن طوبال: قائد الولاية الثانية.
- دهيليس سليمان: قائد الولاية الرابعة.
- بوصوف عبد الحفيظ: قائد الولاية الخامسة.
- العسكري عمار: قائد ولاية سوق أهراس.
- محمد لعموري: الولاية الأولى.
- هواري بومدين: الولاية الخامسة.
- عمار بن عودة: تنظيم جبهة التحرير في تونس.
- مزهودي إبراهيم: تنظيم جبهة التحرير في تونس.
- فرحات عباس: مندوب سياسي بالخارج.
- أحمد فرانيس: مندوب سياسي بالخارج.
- ثعالبي الطيب: مندوب سياسي بالخارج.
- توفيق المدني: مندوب سياسي بالخارج.
- محمد يزيد: مندوب سياسي بالخارج.
- عبد الحميد مهري: مندوب سياسي بالخارج.

نلاحظ في أسماء الحاضرين ومقارنة تشكيلة (م.وث.ج) الّتي انبثقت عن مؤتمر الصومام، فإنّ هناك العديد من الأسماء كانت غائبة في مؤتمر القاهرة ومنهم: رابح بيطاط، عيسات إدير، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة المنتمون إلى الأعضاء الرسميين[1]، ومحمد بجاوي، دوم أحمد، صالح الوانشي وهم من المؤقتين، و بالنسبة لصلاح علي المدعو "سي شريف" (عضو مؤقت)، قائد الولاية السادسة، قد استشهد، ومحمدي السعيد المدعو "ناصر" ومحساس وقايد مولود المدعو "رشيد عبد العزيز" لم تكن لهم تعيينات، ولم يتلق الأعضاء المجتمعين في القاهرة بهؤلاء الأشخاص[2].

وتناول هذا الاجتماع إلغاء أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وهو القرار الّذي جاء به مؤتمر الصومام، والنقطة الثانية وهي توسيع ل ت.ت

---

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية 1954-1962م،المرجع السابق ص، 236.

[2] بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958م، دار العلم والمعرفة، د م، 2013، ص89.

حيث أصبحت تسم تسعة أعضاء، حيث احتفظ كلّ من كريم بلقاسم وعبان رمضان بمركزيهما وأدرج سبعة أعضاء جدد، أربعة عسكريين (بن طوبال) بوصوف[1]، أوعمران، محمود الشريف[2]، وثلاثة مدنيين (فرحات عباس)، عبد الحميد مهري، والأمين دباغين[3].

أعطى عبان رمضان قراءة لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي خضم المناقشات الّتي فتحت في هذه الجلسة قرر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية، أجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية:

- توسيع (م.و.ث.ج) بحيث انتقل عدد الأعضاء من أربعة وثلاثين (34) عضوا إلى أربعة وخمسين (54) عضوا، ويشكل الهيئة العليا للثورة ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يستدعى في دورة طارئة، ويختار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية المطلقة ومن طرف ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة.
- فبالنسبة لأعضاء المجلس فكلهم أصليون، بعدما كانوا (34) عضوا نصفهم أصليون ونصفهم مساعدون[4]، و(ثلثي الأعضاء كانوا ضباطا، ثلاثة أرباعهم كانوا لا يزالون بالداخل وقتئذٍ)، كما أن المجلس لم يقم بانتخاب الأعضاء الجدد باعتبار ذلك من اختصاصاته التأسيسية، بل كانت (ل.ت.ت) هي من قامت باختيارهم، ممّا أتاح الفرصة للأقوياء بتعيين موالين لهم في المجلس[5].

---

[1]ولد بميلة 1925، تولى مسؤوليات عليا في المنظمة الخاصة، عين نائبا لقائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي عضة (ت.ت.ت)، كلف بمسؤولية التنسيق والاستعلامات، أشرف على مصلحة التجسس والاتصال، تقلد وزارة الاتصالات العامة والتسليح سنة 1958-1962م، توفي سنة 1982م؛ أنظر: عبد الله مقلاتي، اعلم وأبطال، ص73-74.

[2]من مواليد 1915م، قائد الولاية الأولى، ووزير التسليح، شارك في الحرب العالمية الأولى، التحق بجيش التحرير، عضو ل.ت.ت الثانية، عين كوزير للتسليح والتموين سنة 1958؛ أنظر: نفسه، ص337-338.

[3]بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقية إيفيان، تع: لحسن زغدار، مجلة العين جبائلي، بوكوان، المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص50.

[4]محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة ، الجزائر، 2009، ص181.

[5]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص23.

- تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ لتنفيذ بالسياسة الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية والّتي تتبنى وترفض من طرف المجلس الوطني للثورة بأغلبية ثلثي المسائل[1].
- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ ممدودة حول كلّ المسائل ما عدا الّتي تلزم مستقبل البلاد، فهي ليست من اختصاصاتها مثل المفاوضات، وقف الحرب... فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].
- اعتبار القادة المساجين أعضاء شرفيين فقط[3].
- جعل عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 14 عضوا توضح فيها غلبة العسكريين وهم قادة الولايات ممثلة بالتتابع بالعقداء محمود الشريف، الأخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف، والسياسي هم: عبان رمضان، الأمين دباغين، عبد بالحميد مهري، فرحات عباس، وتم استبعاد مساعدي عبان بن حدة ودحلب، بالإضافة إلى القادة الحمس المسجونين[4].
- التأكيد على أنّ هدف الصورة جاء بالصيغة التالية: "إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام" وهذا ما كان بن بلة قد أخذه على اجتماع الصومام[5].
- بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري وأولية الداخل على الخارج، فقد ألغى المجلس الوطني للثورة هذه الأولوية ونص في لائحته النهائية أنّه ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج، بمعنى أنّ الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة والمساواة بين الجميع[6].

---

[1]محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة (القاهرة) 1957م، المركز الوطني للأرشيف الجزائري، كلية رقم 184.

[2]المحضر السابق.

[3]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص17.

[*] الخمسة الشرفيون هم السجناء الخمسة (بوضياف، بن بلة، آيت أحمد، بيطاط، وخيضر)، الّذين عينوا لأنّهم حسب اللائحة (أعدوا ونظموا وقرروا تفجير ثورة أوّل نوفمبر).

[4]سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص100.

[5]مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص174.

[6]سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع في مؤسسات الثورة الجزائرية، د س، ص42.

- ويضيف الدكتور محمد العربي الزبيري في دراسته أنّ مقررات الدورة لم تقتصر على قضايا التسيير والمسؤولية، بل تعدت إلى موضوعات أخرى مرتبطة بالثورة كالعمل على إنعاش العلاقات المغاربية بإنشاء لجنة تنسيق تضم الأحزاب الوطنية التونسية والمغربية وجبهة التحرير الوطني (F.L.N) وإنشاء لجان شعبية تساند الثورة، وأيضا إيقاف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1957-1958م الّذي نجح في مهمته وبرهن للعالم وللعدو بأنّ الثورة الجزائرية ثورة كلّ الشعب بجميع فئاته بالإضافة إلى تكثيف النشاط الخارجي لجبه التحرير الوطني في ثلاث اتجاهات: الأمم المتحدة والمنظمة الأفروأسياوية والحلف الأطلسي من أجل فضح أكاذيب فرنسا وتعتيمها للرأي العام حول القضية الجزائرية[1].

تأسيس الحكومة المؤقتة:

بدأت فكرة إنشاء تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تتخمر في أذهاب القادة الجزائريين منذ مدة طويلة، ولكن الصعوبات حالت دون تحقيق ذلك، غير أنّ الفكرة لم تطرح بصفة جدية إلا في عام 1957 حيث فوض م. و للثورة ج في اجتماع المنعقد بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 28 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في فبراير 1958م إقامة حكومة مؤقتة عندما يتهيأ لها الظروف والوقت المناسبين.

ولعلّ السبب الرئيسي الّذي أدى بقيادة الثورة الجزائرية إلى التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، تلك الخلافات الّتي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بل وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل خاصة بعد تورط بعضهم في القضاء على عبان رمضان، وقد نتج عن هذه الخلافات الحادة أن فقدت لجنة التنسيق والتنفيذ الكثير من مصداقيتها[2].

وقدأدى هذا إلى استياء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة وعدم قدرتهم عل تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية.

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م- دراسة، د س، ص ص108-112.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص474.

والواقع أنّ الجنرال ديغول قد استغل هذه الخلافات بين قادة الثورة في مختلف المستويات بتوجيه الضربة الموجعة للثورة الجزائرية وذلك برفع عدد العملاء المجندين من أبناء الجزائر (الحركة) في الجيش الفرنسي، وإنشاء أقسام إدارية متخصصة في أغلب أنحاء القطر الجزائري وتعيين ضباط عسكريين على رأسها[1]، ويضاف إلى ذلك إقامة خط شارل وموريس الّذين حالا دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، واستشهاد الآلاف من المجاهدين الّذين حاولوا أن يعبروا الحدود إلى الجزائر.

وتماشيا مع هذه الخطة قررت لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها بعد أن فوض لها المجلس الوطني للثروة في اجتماعه السابق تشكيل حكومة مؤقتة بالتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب، بقصد إنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي وذلك بعد حصول الجزائر على استقلالها، وقد عقد هذا الاجتماع بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة[2].

وفي يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الظهر أي بعد مرور 1416 يوم على قيام الثورة في الفاتح نوفمبر صدر بلاغ في كلّ من القاهرة وتونس والرباط تم الإعلان فيه عن انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث تلى فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية ثم تلى عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربيّة ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربيّة المتحدة[3].

أمّا فيما يتعلق بالأهداف الّتي أنشئت من أجلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فهي تتمثل من ناحية في إقناع الرأي العام العالمي بأنّ المفاوض الجزائري الشرعي موجود، وأنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية، أمّا الهدف الآخر يتمثل في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنّها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين لتتفاوض معه رسميا حول الحل المناسب للقضية الجزائرية[4].

---

[1]فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984، ص388.

[2]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص475.

[3]عقيلة ضيف الله، التطور السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص432.

[4]عمار بوحوش، المرجع السابق، ص475.

وبالنسبة للمهمة الأساسية الّتي أنيطت بها الحكومة المؤقتة فيمكن حصرها في العمل من أجل تحقيق الاستقلال التام وتمكين الجزائر من طرح قضيتها في المحافل الدولة.

ولعلّ سبب اعتبار الحكومة الجزائرية حكومة مؤقتة يعود إلى أنّها أنشئت في غير وطنها وفي ظروف حرب بهدف مواصلة الثورة، والسعي لتحقيق السلام[1].

وفي الوقت الّذي أعلن فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة، تم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة على النحو التالي:

- رئيس الوزراء ← فرحات عباس.
- نائب رئيس الوزراء ← أحمد بن بلة (سجين).
- نائب رئيس الوزراء ورئيس القوات المسلحة ← كريم بلقاسم.
- وزراء دولة (كلهم سجنوا بفرنسا):
  - حسين آيت أحمد.
  - رابح بيطاط.
  - محمد بوضياف.
  - محمد خيضر.
- وزير الشؤون الخارجية ← الدكتور محمد الأمين دباغين.
- وزير التسليح والتموين ← محمود الشريف.
- وزير الداخلية ← عبد الله بن طوبال.
- وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات ← عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ← الدكتور أحمد فرانسيس.
- وزير شؤون الشمال الإفريقي ←عبد الحميد مهري.
- وزير الأخبار والإعلام ← محمد يزيد.
- وزير الشؤون الاجتماعية ← ابن يوسف بن جدة.
- وزير الشؤون الثقافية ← أحمد توفيق المدني.

[1] عقيلة ضيف الله،المرجع السابق ص 432

- كتاب الدولة:
  - الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة).
  - عمر أوصديق (عضو مجلي ولاية الجزائر).

وكان لنبأ الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة صدى عميق في الداخل والخارج على حد سواء ففي الداخل استقبل الشعب الجزائري النبأ بفرح بالغ، وأقام الحفلات في كلّ جهة من القطر الجزائري، وأصبح يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر الحاسم على فرنسا[1].

ومن جهة أخرى فإنّ الاتجاه نحو رئاسة فرحات عباس قد تم في ظروف ديموقراطية، وقد سارت الأمور خلال الفترة الأولى كمن تشكيل الحكومة المؤقتة بكفاءة سياسية وعسكرية دون حدوث أي اعتراض يمكن أن يحتج به على هذه الرئاسة من طرف تيارات ذات أهمية بالجبهة[2]، وهذا ما أهل فرحات عباس إلى أن يعاد انتخابه مرة أخرى خلال انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، كما سيتبين في الفصل الثاني[3].

الحكومة المؤقتة والعراقيل الّتي واجهتها:

تعرضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى عراقيل كثيرة، فنستطيع القول أن سوء توزيع المسؤوليات على مستواها في صيغتها الأولى قد جعلها تتعرض لأزمات حادة كادت أن تصيبها بشلل تام، فبالإضافة إلى المؤامرة الّتي حيكت ضدها من طرف "العموري" وحمايته، هناك أحداث وخلافات أخرى قد ساهمت في التصدع في بنية الثورة الجزائرية وبنيتها حادثة عميرة علاوة الّتي وقفت بتاريخ 10 فيفري 1959م والّتي قيل عنها أنّها لم يمت فيها عميرة علاوة فحسب بل ماتت فيها الحكومة المؤقتة نفسها[4].

ومن جهة أخرى، فإنّ الحكومة المؤقتة قد اتهمت من طرف العقيد "هواري بومدين" بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة[5]، كما اتهمت أيضا بإبعاد

---

[1] فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص388.

[2] محمد أحسن الزعيب، المرجع السابق، ص172.

[3] فتحي ديب، المرجع السابق، ص399.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 ، ص408.

[5] المرجع نفسه، ص415.

جنود جيش التحرير الوطني بعد تدريبهم بالحدود التونسية من تونس وإجبارهم على الدخول للجزائر بهدف منعهم من التدخل في شؤون الحكومة المؤقتة[1].

أمّا الخلاف الآخر الذي يعتبر هاما أيضا فهو ذلك الّذي وقع عليه أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية العربيّة المتحدة بشان السلاح الّذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه بمخازن ليبيا وتونس وتتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر[2].

وأمام هذا الوضع الخطير الّذي أصبحت تواجهه الثورة اضطر رئيس الحكومة المؤقتة بعد أن مانع في البداية إلى التنازل لكن اشترط أن تستند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة الحكومية، وإيجاد الرجل المناسب لها إلى عشر عقداء يمثلون الحكومة المؤقتة، وأركان الجيش والولايات وشرع هؤلاء في إعادة النظر في تشكيل مجلس الثورة الّذي سيتولى بدوره بانتخاب أعضاء الحكومة المؤقتة الجديدة[3].

ونلاحظ أنّ تفكيرهم قد انصب منذ البداية حول إيجاد هيئة مضيقة لأنّ ذلك يكون أفضل وأجدى، حيث أنّه كلما كان العدد أقل كلما زادت الفاعلية[4].

المبحث الثالث : اجتماعاته من1959 الى1962

_اجتماع تونس من 11 اوت إلى 09 نوفمبر 1959:

شهدت الثورة الجزائرية خلال عامي 1918–1959م تدهورا خطيرا ذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية والّتي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج أو عزل الثورة عن العالم الخارجي والضغط عليها داخليا وكذلك نتيجة لأزمات وخلافات الحكومة المؤقتة المتتالية بداية بالانفعالات العسكري الفاشل الّذي قاده محمد العموري مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولا إلى استقالة الأمين دباعين وزير الخارجية.

---

[1] فتحي الديب، المرجع السابق، ص401.

[2] المرجع نفسه، ص416–418.

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، 1996، ص335.

[4] محمد عباس، ثوار وعلماء، مرجع سابق، ص144.

ولهذا كان على قيادة الثورة أن تسارع لإنقاذ الوضع السياسي والعسكري الخطير الّذي آلت إليه الثورة، فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشر[1].

لم يجد فرحات عباس من بعد إلا توجيه للقيام بعملية تحكيم في تونس، اجتماع تونس من تاريخ 11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959 وميلاد مجلس وطني جديد من أجل تجاوز حالة الفوضى والعصيان والاستبداد السياسي في هدم قيادة تمت الدعوة إلى عقد لقاء تحكيمي في تونس حضره، إضافة إلى الباءات الثلاثة سبع عقداء وهم: هواري بومدين، ومحمدي السعيد، حاج لخضر عن الولاية الأولى، وعلي كافي من الولاية الثانية، وسليمان دهيليس من الولاية الرابعة، العقيد لطفي من الولاية الخامسة[2]، وقد اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده فحسب محمد حربي، فإنّ الاجتماع دام 110 يوما وذكر أنّه انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959م[3]، في حين يجمع عدد كبير من المؤرخين أنّ بدايته كانت بلقاء تحضيري بتونس ونهايته كانت بطرابلس، ودامت جلساته 124 يوم توقف لمدة 10 أيام، وعليه فالجلسات امتدت من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م[4]، وبالتالي فقد كان اجتماعا مراطونيا مطولا ميزته الصراحة حد المواجهة كما كان عسكريا صرفا حدد برنامج عمل يتضمن:

- تعديل عضوية المجلس الوطني للثورة.
- بلورة برنامج عمل للحكومة المؤقتة.
- وضع نظام داخلي لجبهة التحرير[5].

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص115.

[2] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بتحديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص147.

[3] رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص42.

[4] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 اوت إلى 16 ديسمبر 1959م- ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، ط1، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص78.

[5] نفسه، ص79.

ومنذ الجلسة الأولى حتى نهاية الدورة عرف مواجهات كلامية حادة كانت بدايتها مع رفض العقداء وعلى رأسهم العقيد لطفي حضور الباءات الثلاثة لجلسات[1] التحكيم، ولكن بعد أخذ ورد سمح لها بحضور لفتح النقاشات حول أزمة الحكومة المؤقتة وتحول معها الاجتماع إلى محاكمة للحكومة والباءات الثلاثة وعلى رأسهم كريم بلقاسم الّذي دخل في مواجهة مع علي كافي الّذي وجه له انتقادات لاذعة قائلا أنتم منشغلين في الخارج، أمّا الداخل فهو يعاني الأمرين أمام هجمات العدو ونقص الأسلحة[2]، هذه النقاشات الحادة تسببت في حدوث انقطاعات مدتها 12 يوم بسبب انسحاب كريم بلقاسم حيث لم يستأنف إلا بوساطة من بن خدة وأوعمران ومبروك بالحسين فقد سعى كريم بلقاسم منذ البداية للحصول على إقرار له بالزعامة الثورية، ولكن دون جدوى أمام تصلب العقداء ما أجبر بلقاسم على الخضوع للأمر الواقع على الرغم من أنّ علي كافي يؤكد بأنّ كريم بلقاسم عندما لاحظ أنّ الأمور تسير لصالح منافسيه حاول تدبير مؤامرة اغتيال من بومدين والعقيد لطفي وعلي كافي وهو نفس الأمر الّذي ذكره محمد حربي الّذي يقول بأنّ كريم بلقاسم حاول اختطاف هؤلاء الثلاثة بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لكن اكتشاف المؤامرة حال دون ذلك[3].

لكن المهم أنّه بعد أكثر من 100 يوم من النزاع والمساومات توصل العقداء إلى جملة من القرارات وهي:

- نعيين مجلس وطني جديد للثورة ودعوته للانعقاد في الفترة المحددة بتاريخ 16 ديسمبر 1959م إلى جانفي 1960م وذلك من أجل المصادقة النهائية على القرارات بصفة نهائية[4].
- وتشير أغلب الدراسات إلى أنّه قد حدثت اختلافات كبيرة حول تركيبة المجلس الوطني للثورة الجديدة، قد قام كريم بلقاسم بإدراج الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في تشكيلة

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص117.

[2] Gilbert Minier et Mohamed Harbi, le FLN, document et histoire, 1954-1962, chsha, Alger, 2004, p365.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص42.

[4] محمد شبوب، المرجع السابق، ص95.

المجلس لدعم موقعه، لكن لقي طلبه معارضة من العقداء 6 سيما هوراي بومدين، ولم يتمكن سوى أحمد بن شريف من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة، لأنّه التحق مبكرا بالثورة عكس الآخرين[1].

- إنّ الملاحظ في هذه التشكيلة الجديدة هو هيمنة العسكريين عليها والذين أصبحوا يشكلون ثلثي أعضاء المجلس، فقد استطاع هواري بومدين أن يلحق بعضوية المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالي له كعلي منجلي وقايد أحمد والطاهر الزبيري وعلي سواعي ، كما نجد منهم أيضا بعض ضباط الولايات مثل صالح بونيدر والطاهر بودربالة، وحسين رويبح من الولاية الثانية ومحمد أوكاج وأحمد فاضل ومحمد شعباني من الولاية السادسة، وعرف التعديل في تشكيلة المجلس إقصاء بعض أعضاء من السياسيين على غرار أحمد ولمين دباغين ومحمد بجاوي وصالح لونيسي وعبد المالك تمام، في حين تم إدراج كلّ من الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل ضمن عضوية المجلس الجديد[2].
- أمّا بخصوص باقي القرارات الّتي اتفق عليها المجتمعون فقد تم الدعوة إلى إنشاء هيئة أركان عامة وإسناد قيادتها إلى هواري بومدين الّذي وقع اختياره على ثلاثة نواب وهم علي منجلي وقايد أحمد وعز الدين زراري[3].
- كما تم إلغاء وزارة الحرب وتعويضها بلجنة وزارية للحرب برئاسة الباءات الثلاث[4].

اجتماع طرابلس الأول والثاني:

أ- انعقاد اجتماع طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:

عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بعد اجتماع العقداء العشر الّذي حملته الحكومة مسؤولية إيجاد حلول للمشاكل، وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخيين الّذي بقي حرا وعلى قيد الحياة.

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص44.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1916-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص115.

[3] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1958م، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص98.

[4] Gilbert Minier et Mohamed Harbi, le FLN,op , cit, p36.

حيث اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر، واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني الجزائري، كما عكف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على دراسة الوضعية السائدة بالجزائر والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية بقصد خنق الكفاح المسلح الّذي يقوم به أبناء الجزائر، واتخذوا الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وذلك بجعل كفاح أبناء الشعب الجزائري أكثر فعالية[1].

ويذكر رابح لونيسي أنّ العقداء شكلوا لجنة تحضيرية للدورة الّتي تم اختيار طرابلس لاحتضانها لضمان أكبر قدر من الهدوء والأمن وتفادي أعين الجواسيس والمتآمرين[2]، وحتى بالنظر للدعم اللامشروط الّذي تقدمه الحكومة الليبية لاستضافة الدورة[3] الّتي انطلقت في التاريخ المحدد لها في 16 ديسمبر 1959م، وامتدت إلى غاية 18 جانفي 1960 بحضور كلّ الأعضاء الّذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة حسب وثيقة محاضرة، فقد كان الاجتماع الّذي جرى على مدار 33 يوما صاخبا بالنقاشات الحادة وصلت لحد تبادل الشتائم والاتهامات لاسيما حول القضايا المتعلقة بالقيادة والأزمة بين الداخل والخارج إلى التركيبة الجديدة للحكومة المؤقتة في ظل إصرار كريم بلقاسم على رئاسة الحكومة كما ذكرنا سابقا ومطالبة قادة الداخل بدخولها إلى أرض الوطن بدعم وإصرار كبير من قبل بن يوسف بن خدة[4]، وبعد أخذ ورد ومشاحنات وصلت حد انسحاب كريم بلقاسم في أحد الجلسات ليعود بعد استرضائه[5].

---

[1] بشير كاشة الفرحي، مختصر و قائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، وزارة المجاهدين، 2007، ص221.

[2] رابح لونيس، المرجع السابق، ص44.

[3] مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية من 1945-1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص66.

[4] محمد شبوب، المرجع السابق، ص96.

[5] نفسه، ص100.

وفي هذا الإطار قرر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإعادة تشكيل الجهاز الحكومي وقرروا إنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة، تلتحق بها مباشرة قيادة أركان[1].

بالإضافة إلى التعديل في تشكيلة الحكومة المؤقتة[2] تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا فقط.

وصادق المجلس على الموقف الّذي ستتخذه الحكومة حيال مشروع تقرير المصير الّذي طرحه ديغول في 16 ديسمبر 1959م، ومنحتها الثقة وحرية المبادرة في اتخاذ القرار الّذي يراه مناسبا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية[3].

عمد المحلس إلى تقليص عد أعضاء الحكومة من 13 عضو إلى 09 أعضاء والتأكيد على أنّها مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة[4].

وما يلاحظ على هذه التركيبة الجديدة هو حدوث بعض التغييرات الطفيفة مع تجديد الثقة في فرحات عباس كرئيس[5].

صادق المجلس الوطني للثورة على قرار تكوين لجنة وزارية مسؤولة عن شؤون الحرب وتكون تحت مسؤولية الباءات الثلاث[6].

تكوين هيئة أركان أسندت إلى العقيد هواري بومدين ومنحه كافة الصلاحيات في اختيار معاونيه وقد وقع اختياره فيما بعد على كلّ من علي منجلي وقايد أحمد وعز الدين زراري تكون مهمتهما تنظيم الجيش وجعل الوحدات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية

---

[1] بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص221.

[2] نفسه، ص222.

[3] فتحي الديب، المرجع السابق، ص461-462.

[4] جاك دويشمان، تاريخ حرب الجزائر، تر: داوود سلامنية، دار القصبة، الجزائر، ص311.

[5] أرجع سعد دحلب أسباب تجديد الثقة في فرحات عباس رغم مقارضة كريم بلقاسم إلى أنّ الحكومة كانت مقبلة على مفاوضات مع ديغول بعد طرحه مشروع تقرير المصير إضافة إلى أن محاولة بن طوبال وبوصوف قطع الطريق على كريم بلقاسم للوصول إلى السلطة، سعد دحلب، ص108.

[6] محمد شبوب، المرجع السابق، ص102.

تعمل على فك الحصار عن الداخل وإدخال السلاح وأمرها المحلين أيضا بالإسراع في تنظيم جيش الحدود والدخول إلى الجزائر لتنفيذ مطالب قادة الداخل[1].

وجه المجلس شكره إلى كافة الدول الصديقة والشقيقة على دعمها للقضية الجزائرية ودعا الحكومة إلى توسيع شبكة علاقتها مع الخارج.

وضع إستراتيجية جديدة لنسج شبكة علاقات جديدة مع كلّ دول العالم وسمح بإعادة بعث دبلوماسية الثورة بعد الضغوطات الّتي فرضتها الدبلوماسية الفرنسية بقيادة ديغول[2].

وهكذا فالإعلان عن إنشاء هيئة الأركان العامة واكتمال تكوينها، تقلص دور اللجنة الوزارية الحربية الّتي كان يشرف على الثلاث (كريم، بوصوف، بن طوبال) بل إنّ تعيين هواري بومدين على رأس هذه الهيئة ومنحه حق اختيار بقية أعضائها قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على الثلاثة المذكورين[3].

اجتماع طرابلس من 09 أوت إلى 27 أوت 1961:

بعد انتهاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 جانفي 1960، اتضح أن الخلافات الي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتحولت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير إثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية على الحدود التونسية في 21 جوان 1961 وتم أسر طيارها حيث طالبت الحكومة من قيادة أركان تحت الضغط الفرنسي لتسليمها الطيار، وأمام إصرار الحكومة قرر أعضاء القيادة العسكرية الاستقالة يوم 15 جويلية 1961، وقدمت رسالة شرحت فيها أسباب الاستقالة وأدانت بعض الأخطاء الّتي ترتكبها باسم الثورة والّتي بلغت درجة من الخطورة لم يعد بوسع هيئة الأركان العامة السكوت عليها أو تزكيتها[4].

---

[1] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص53.

[2] المصدر نفسه، ص58.

[3] جريدة المجاهد، العدد 9، في 1957/08/20.

[4] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص358.

وفي خضم هذه الظروف تقرر انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة، الّذي اجتمع في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961م.

وإلى جانب حادثة الطائرة واستقالة قيادة الأركان المترتبة عنها، هناك عامل آخر كان له دور في التعجيل بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويتمثل هذا العامل في تلك النتائج السلبية الّتي أسفرت عنها "مفاوضات إيفيان" الأولى الّتي أجريت من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بمدينة إيفيان بين الوفدين الجزائري والفرنسي[1]، حيث كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطورتها الأساسية مثل وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري، والطرق المؤدية إلى تقرير المصير.

فبينما أصر الوفد الفرنسي على مناقشة مواضيع تدور حول تحديد الفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية المستقلة عن فرنسا والضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم في الجزائر، ووقف إطلاق النار رفض الوفد الجزائري الدخول إلى هذه التفاصيل لأنّ الشعب الجزائري هو الّذي سيفصل فيها عند تصويته على تقرير المصير[2].

أمّا بشأن موقف الوفد الجزائري من الصحراء، فقد كان واضحا منذ البداية، إذ اعتبرها جزء لا يتجزأ من الجزائر، في حين صمم الوفد الفرنسي على إقصاء قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات.

وقد أعقبت مفاوضات إيفيان الفاشلة مفاوضات لوقران الّتي أجريت في سويسرا من 20 إلى 28 جويلية 1961م، لكنها فشلت أيضا بسبب تعنت الوفد الفرنسي وتمسكه بمواقفه وعدم تقديمه أي تنازلات عنها.

وأمام التصريح الّذي أعلنه ديغول قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتكثيف العمليات العسكرية ومواصلة الكفاح المسلح بهدف إجباره على تغيير موقفه وتذكيره بأنّ وحدة الجزائر تعتبر الشرط الأساسي لأي تفاوض بينها وبين فرنسا، ثم تقرر دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر.

---

[1] جريدة المجاهد، الصادرة في 22 ماي 1961، عدد 96، ص6-7.

[2] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص257.

وبالفعل عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الرابعة من 19 جوان إلى 27 أوت 1961م بطرابلس (ليبيا)، وعندما افتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان من جهة، ومسألة استئناف المفاوضات من جهة أخرى[1].

لكن هيئة الأركان ركزت منذ البداية على مناقشة النقطة الأولى وأثارت مسألة عدم تطبيق قرارات الدورة السابقة، ثم اقترحت تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية وليتلخص هذا الاقتراح في تكوين قيادة من ستة أعضاء هم: ثلاثي هيئة الأركان العامة زائد ثلاثي اللجنة الوزارية الحربية، على أن تتخذ هذه القيادة مقرا لها بالحدود[2].

إلا أنّ المجلس الوطني للثورة رفض هذا الاقتراح، وقام بتعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الجديدة، فقررت هيئة الأركان العامة الانسحاب من هذه الدورة قبل انتهاء الاجتماع، وسافر أعضاؤها البارزين بومدين وعلي منجلي وسليمان إلى ألمانيا، أمّا أعضاء المجلس الوطني للثورة فقرروا التركيز على دراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة تمكن الحكومة المؤقتة من مجابهة الظروف الصعبة الّتي تمر بها الثورة ووضع إستراتيجية جديدة تحدد مشاريع المستقبل بالنسبة للثورة الجزائرية الّتي يقودها الشعب الجزائري.

قرارات اجتماع طرابلس من 9 أوت إلى 27 أوت 1961:

وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على النصوص الّتي تضبط اتجاه وأهداف الثورة الجزائرية، صادق أعضاؤه على قرارات هامة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- قام المجلس الوطني للثورة بعد تنحية السيد "فرحات عباس" من رئاسة الحكومة وتعيين "بن يوسف بن خدة" بإدخال بعض التعديلات على تشكيلاته السابقة تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من 13 إلى 12 عضوا[3] فجاءت التشكيلة الجدية على النحو التالي:

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص259.

[2] القادة هم: هواري بومدين، علي منجلي، أحمد قايد، لخضر بن طوبال، عد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم.

[3] بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص252.

- رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ← بين يوسف بن خدة.
- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ← كريم بلقاسم.
- نائب رئيس الوزراء ←أحمد بن بلة.
- نائب رئيس الوزراء ← محمد بوضياف.
- وزراء الدولة:
  - حسين آيت أحمد.
  - الأخضر بن طوبال.
  - سعيد محمدي.
  - محمد خيضر.
  - رابح بيطاط.
- وزير الشؤون الخارجية← سعد دحلب.
- وزير التسليح والمواصلات العامة ← عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الأخبار ← محمد يزيد.

والمتمعن جيدا في هذه التشكيلة الجديدة يلاحظ أن المجلس الوطني للثورة قد قام بإبعاد كلّ من أحمد فرانسيس وعبد الحميد مهري، في حين تم تعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم الذي عين وزيرا للداخلية ويبدو أنّ هذا التغيير قد كان بمثابة الضربة القاسية لهذا الأخير الّذي كان متفاهما مع فرحات عباس ومعتدلا في مواقفه السياسية.

ومن القرارات الهامة للدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أيضا تلك الّتي تتصل بالسياسة العامة والمتمثلة في:

فيما يتعلق بالميدان الخارجي، صادق المجلس على مقررات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الّذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز وهو عمل يهدف إلى تجنيد

أقصى مت يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية وإلى إضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية[1].

فيما يتصل بميدان المغرب العربي والميدان العربي الإفريقي والتطابق الإفريقي الأسيوي أكد المجلس من جديد أنّ الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغربية والعربيّة والإفريقية.

وانتهى اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بإصدار بيان ختامي جاء فيه على الخصوص تأكيد المجلس لمواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على سلامة التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب[2].

وعند التأمل جيدا في التغيير الوزاري الّذي توصلت إليه الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة، يلاحظ المرء أنّه لم يكن تغييرا جذريا، بل كل ما في الأمر هو أنّ الحكومة الجديدة قد أصبحت هي الوارثة لكل التناقضات السابقة، إذ لم تكن في وضع أحسن من ذي قبل، فقد كان التغيير ينحصر في محاولة الاستمرار على نفس السياسة بوجوه جديدة لا غير لذا ظلت الأزمة قائمة بعد انعقاد هذه الدورة لمجلس الثورة[3].

وباختصار، فإنّه يلاحظ أنّه بعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة مباشرة، قررت الحكومة المؤقتة الجديدة برئاسة "بن يوسف بن خدة" إعطاء الأولوية إلى استئناف المفاوضات الجزائرية– الفرنسية الّتي توقفت بـ "لوقارن" (20–28 جويلية 1961)، بينما تم تأجيل تسوية الأزمة القائمة بينها وبين هيئة الأركان العامة إلى آخر دورة مجلس الثورة في طرابلس (ماي– جوان 1962م)، ولكن دون جدوى كما سيتبين في الصفحات التالية.

مؤتمر طرابلس الأخير من 27 ماي إلى 24 جوان 1962:

ظروف انعقاده:

---

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص93.

[2] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص92.

[3] محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص95.

بعد الانتهاء من اجتماع طرابلس بقي جيش الحدود موليا لهواري بومدين، والّذي أرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى سجن الزعماء الخمس وأراد استمالة محمد بوضياف ضد بن يوسف بن خدة لكنه فشل في مسعاه، وانتقل بالفكرة إلى بن بلة[1] ونجح في ذلك، وفي 27 ديسمبر 1961 أعطى بن خدة تعليمات إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أي اتصالات مع هيئة الأركان الّتي يتزعمها هوراي بومدين ومساعديه: علي منجلي[2]، قايد أحمد[3]، عز الدين بن زراري[4].

كما قام بن يوسف بن خدة باجتماع في الحدود الشرقية وذلك لمناقشة فكرة إنشاء هيئة أركان في الشرق وأخرى في الغرب إلا أنّه استقبل من طرف هاته الأخيرة استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحاته بأنّه ليست لهم صلاحيات المناقشة، ذلك وأن هواري بومدين وهيئة أركانه الوحيدة المعنية بذلك لأنّها معينة من طرف المجلس الوطني للثورة وهي المخولة قانونيا، وهنا اتهم بن خدة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري، وعداوتها للعمل السلمي خاصة وأن بن خدة يرى أنّ هذه الفترة تحتاج إلى عمل دبلوماسي من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة لتبدأ من جديد أولوية العسكري على السياسي وما كان يؤخذ على الحكومة المؤقتة أنّها لم تلتزم بتطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5].

---

[1]أحمد بن بلة: ولد في 1918 في مغنية، انضم الى حزب الشعب، قاد الجبهة حول مسألة التحالفات وقضايا القيادة، كان عضوا للمجلس الوطني للثورة ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، أوّل رئيس للجمهورية الجزائرية 1962، أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص301.

[2]علي منجلي: مناضل حزب الشعب، عضو المجلس في الفترة (1947-1954)، التحق بالثورة بعد 20 أوت 1955، عين قائدا في الحدود الشرقية عام 1958، وكان من المعارضين لكريم بلقاسم؛ ينظر: مذكرات المجاهد، بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة وإيجابياها وسلبياتها، من (1955-1962)، باتنة، 2002، ص145.

[3]قايد أحمد، مناضل حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ثم انضم إلى الثورة في نهاية 1955، عين مسؤولا على منطقة فجيع ببشار، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة في 1956؛ نفسه، ص145.

[4]عزالدين زراري: اسمه الحقيق رابح زراري، انضم إلى الثورة في 1955 أوقف في جويلية 1956، إلا أنّه استطاع الهروب من السجن وأصبح بعد ذلك رائد عام 1958، غادر إلى تونس عام 1959 ليصبح عضوا بالمجلس الوطني للثورة؛ نفسه، ص145.

[5]مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص154.

وهكذا انتهت سنة 1961 لتبدأ سنة مثقلة بالترسبات الدفينة بين قادة الثورة بجناحيها السياسي والعسكري خاصة قبل البدء في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية[1].

ليشتد الصراع مرة أخرى بين بومدين وكريم بلقاسم حول مستقبل العلاقات مع فرنسا، ومع اقتراب موعد إيفيان الثانية 20 أوت 1961م الي ما لبث أن تتحول في صيف 1962م إلى حرب أهلية أبطالها جزائريون[2].

انعقاده:

لقد سبقت مفاوضات إيفيان محادثات واتصالات سرية بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وكان آخر تلك المحادثات "ليروس"[3] تلك المحادثات الّتي أدرك فيها الفرنسيون بأنّه لا يمكن وقف إطلاق النار[4] إلا بعد التفاهم في جميع المحاور العسكرية والسياسية، وكان لابد من تزكية المجلس الوطني للثورة لبنود الاتفاق وأنّه المخول الوحيد لوقف إطلاق النار.

اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في اجتماع طارئ من 22 إلى 27 فيفري 1962م للنظر في مسودة محادثات "ليروس" قبل إمضائها من طرف الوفد كريم بلقاسم، بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، بن يحي رضا مالك، مصطفاوي كمسير مالي، وترأس الوفد الفرنسي "لوي جوكس" مدعما بمجموعة كبيرة من المفاوضين[5].

اجتمع المجلس الوطني للثورة بأمر من الحكومة المؤقتة لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كلّ جزئياتها واتخاذ موقف منها حيث حضر كلّ من بن يوسف بن خدة، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمد تريد، محمد السعيد وثلاثة أعضاء من قيادة الأركان وهم هواري بومدين، القائد أحمد، علي منجلي.

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص476.

[2] نفسه، ص476-477.

[3] تمت هذه المفاوضات في الفترة ما بين 11 إلى 1 فيفري 1962، وتعتبر مسودة لاتفاقيات إيفيان الثانية.

[4] بن يوسف بن خدة،نهاية حرب التحرير اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعرار، محمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، يالجزائر، 1998، ص37.

[5] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص198.

- ممثل الأوراس والنمامشة: مصطفى بن النوي.
- مثل وهران وهم: مختار بويازم، وبن جدور بوحجار.
- ممثلين عن اتحادية فرنسا: عمار بن عودة، محمد بن سالم، محمد بن حجي، أحمد بومنجل، سليمان دهيليس، على كافي، محمد خير الدين، الحاج لخضر، عبيدي، عبد الحميد مهري، اعمر أوعمران، عمر أوصديق، الطيب الثعالبي[1].
- ولاية القبائل: محمد واعلي، كما حضر الاجتماع الطاهر الزبيري، وكان بن يوسف بن خدة عن الأعضاء المسجونين وصوت لهم[2].

وقد عالج المؤتمر العديد من القضايا المصيرية تخص الأبعاد السياسية والاقتصادية وتأجير القواعد العسكرية التي كانت لابد أن تكون تحت السيادة الجزائرية كنقطة أولى، أما النقطة الثانية تخص المساجين، إذ رأى المجلس أنّه لابد من إطلاق سراحهم قبل وقف إطلاق النار خاصة، إطارات وكوادر الثورة يجب أن يدخلوا الجزائر، أمّا النقطة الثالثة فتمثلت في ممارسة الجزائر لسيادتها على كامل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء مع حرية التحرك والتنقل لجيش التحرير في الولايات بحرية تامة مع احتفاظهم بأسلحتهم وتحمل فرنسا الجرائم المرتكبة من طرف منظمة الجيش السري[3].

والحكومة الجزائرية هي السلطة والسيادة ليست الهيئة التنفيذية الّتي يمكن أن تحصل على سلطة إضافية باسم محاربة الجيش السري، وقد غاب عن الاجتماع 22 عضو حيث كان العدد الرسمي لأعضاء المجلس 71 عضوا بينما شارك بالتصويت 49 عضوا، وغاب 20 عضوا عن الاجتماع وحضر 33، وكانت المصادقة تمثل 5/4 أصوات الممثلين لوقف إطلاق النار[4].

---

[1]عبد الكريم رمضاني، المرحلة الانتقالية للثورة مارس 1962- سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص57.

[2]نفسه، ص57.

[3]منظمة الجيش السري: منظمة إرهابية تزعمها جنرالات وضباط الجيش الفرنسي المتواجدين بالجزائر، ركزت على تحطيم القاعدة الاقتصادية للجزائر واغتيال الطبقة المثقفة الجزائرية؛ ينظر: محمود الواعي، مهام جيش وجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة، 1995، ص298.

[4]مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص198.

هذه القرارات الّتي ناقشها المجلس كانت عبارة عن توصيات تدفع المتحاورين استئناف المفاوضات من جديد في 07 مارس 1962، وبصفة رسمية في مدينة إيفيان، وقد سحبت قيادة الأركان كلا من علي منجلي وسليمان دهيليس وقامت بتعويض الانسحاب بأحد الضباط، وبذلك يقاطع بومين المفاوضات يرى بضرورة تجاوز المشاكل الداخلية[1].

وتوسع الخلاف من جديد بين الحكومة والقيادة العامة، فتعاون بن خدة مع كريم بلقاسم في تجنيد قادة الولايات لكن هيئة الأركان كثفت الاتصالات بهم وبالقادة الخمس ونجحت في ذلك خاصة مع المعتقلين الخمس الّذين أفرج عنهم في 20 مارس 1962، ودعت بن خدة للاحتكام إلى القادة الخمس خاصة وأن القيادة العامة ترى بأن المجلس لا يمكنه حل مشاكل الثورة[2].

وقد نجحت القيادة العسكرية في جلب أحمد بن بلة والّذي نجح في إقناع بيطاط ومحمد خيضر في قبول اتفاقيات إيفيان من أجل الاستقلال وتحرير ميثاق يتضمن برنامج عمل الحكومة المؤقتة، وخلال الاجتماع الّذي عقدته الحكومة بالرباط في 22 مارس 1962 طلب بن بلة انعقاد المجلس الوطني للثورة، لكن الحكومة المؤقتة رفضت ذلك لأنّ إيفيان حيز التنفيذ.

وقد وضع يبن بلة الحكومة تحت الضغط إلى أن رضخت له ما عدا المجلس الوطني للثورة[3].

بعد سلسلة من المناقشات الّتي تمت قبل الاستقلال في الحمامات بتونس، وتضمن اللقاء نقطتين هما إعداد مشروع طرابلس والثاني تموين المكتب تحت توجيهات بن بلة، وقد رهن الحاضرون على البعد الاشتراكي لسهولة واعتماد الحزب الواحد، كما تم التأكيد كذلك على البعد الديمقراطي للبلاد.

---

[1] محمود الواعي، المرجع السابق، ص299.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[3] حكيمة شتواح، المبادئ المنطقية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص133.

وبذلك خرج المؤتمرون ببرنامج سمي ميثاق طرابلس وقد جاء فيه قيما متعلقة بالأمور المستعجلة الّتي يجب أن تقوم بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ما يلي[1]:

- يجب وبدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم بمقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة، حيث أنّه لم ينسى أي نقطة دون أن يعالجها في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد اشتدت الخلافات أثناء المؤتمر خاصة حول تركيبة المكتب السياسي ممّا جعل تيار الحكومة المؤقتة يخرجون من الاجتماع، لكن التيار العسكري والزعماء أكملوا اجتماعهم، وصاغوا الميثاق وتمت المصادقة بالإجماع، ويعود ذلك ال موت المحررين الأساسيين لهذا الميثاق مناضلين معروفين كانوا يحضون بثقة الميثاق مناضلين معروفين كانوا يحضون بثقة المجلس الوطني للثورة، حسب رأي سعد دحلب.

أمّا فيما يخص المكتب السياسي فجاء الرأي الأول أن تكون من سبعةأشخاص هم محمدي السعيد، الحاج بن علة، أحمد بن بلة، آيت أحمد امحمد خيضر، رابح بيطاط، محمد بوضياف، أمّا الرأي الثاني فقد اقترح جماعة 22 يضاف إليهم، عبد بالحفيظ بوصوف، بوضياف، بيطاط، بن طوبال، آيت احمد، بن بلة، بلقاسم، سعد دحلب[2].

أمّا الزبيري فاقترح قيادة سياسية تتكون من الساحة الخمسة وإضافة بن طوبال، بوصوف، بلقاسم، لكن قيادة الأركان رفضت ذلك وطالبت بقيادة مكونة من الزعماء الخمسة يضاف لهم كلّ من محمدي السعيد، الحاج لبن علة.

وعلى إثر هذا الاقتراح رفعت الجلسة وبذلك تكونت لجنتين لدراسة الاقتراحين السابقين وهنا حدثت مشكلة بالتصويت والّتي كانت سببا في خروج بن خدة إلى تونس 7/6 جوان 1962 دون أن يخبر أحدا.

---

[1] الخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الملحمة، الجزائر، 1990، ص89-90.

[2] حكيمة ستواج، المرجع السابق، ص140.

وبدأ الانسحاب خاصة مؤيدي كريم بلقاسم، أمّا البقية الحاضرون فقد اقترحوا علي بن بلة ضرورة تأسيس المكتب السياسي الّذي حل محل المجلس الوطني، وتم إمضاء المحضر من طرف 39 عضو وتوقف الاجتماع يوم 07 جوان 1962[1].

هكذا انتهى الاجتماع الّذي سمي "مؤتمر طرابلس" والّذي كان معرضا للسب والشتم، والذاتية وغلب عليه المطامع والمطامح والرغبة في الوصول للسلطة.

وبدون صدور أي قرار رسمي لتكوين المكتب السياسي مثلما قال صالح بلحاج "لقاء انتهى بأسوء ما بدأ به".

[1]محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص47-48.

الفصل الأول

دور المجلس الوطني للثورة من 1962م إلى 1965م

الفصل الأول: دور المجلس الوطني للثورة من 1962م إلى 1965م

المبحث الأول: أزمة صيف 1962

المبحث الثاني: المجلس الوطني التأسيسي من 20 سبتمبر 1962 إلى 20 سبتمبر 1964

المبحث الثالث: المجلس الوطني من 20 سبتمبر 1964 إلى انقلاب 19 جوان 1965

المبحث الأول: أزمة صيف 1962

اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان

بعد اجتماع طرابلس، جرت اتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان[1] أدت إلى اجتماع العقد يومي 24 و25 جوان 1962 في زمورة [2]، حضر الاجتماع ممثلو الولاية الثانية والولاية الثالثة والرابعة والعاصمة واتحادية فرنسا واتحادية تونس وهذا على التوالي:

صالح بوبندير، والحاج (مقران أكلي)، يوسف خطيب (سي حسين)، ورابح زيراري، عمر بوداود، والطيب الثعالبي[3].

صادق الحاضرون على لائحة سجلوا فيها الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها وأن الصراع بين هذه الحكومة وهيئة الأركان العامة، قد فوضت ركائز السلطة وأدت إلى فراغ كامل.

ولهذا اتخذ الحاضرون قرارا حاسما يتعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات لتتبع الحالة والحفاظ على وحدة الأمة وتحضير قوائم المرشحين وإدماج وحدات جيش التحرير الحدودية وحدات جيش التحرير في الولايات[4].

أضيفت لائحة أخرى إلى القرارات تندد بتمرد هيئة الأركان العامة وبتصرف عناصرها في العاصمة وقسنطينة، وقد تم إرسال القرار إلى الولايات بالعمل الانشقاقي التخريبي لهيئة الأركان حيث أرسل الموقعون على الاجتماع ممثلين لهم إلى تونس لشرح تلك القرارات، وقد تألف الوفد من الطيب صديقي (الولاية الثالثة)، وأحمد فضال المدعو "السي حميمي" (الولاية الثالثة) أيضا وسعيد حرموش (الولاية الرابعة) ورابح زيراري من العاصمة ومن فيدرالية فرنسا عمر بوداود، وقد استقبل هذا الوفد أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة"، أحمد بن بلة، محمد خيضر، كريم بلقاسم، وأبلغهم بالقرارات المتخذة

---

[1] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص712.

[2] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص712.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص559.

[4] علي هارون، خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عوماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص72.

بزمورة، لكن هذا اللقاء لم يسفر عن نتيجة وبدأت الخلافات بينهم، بحيث استقال محمد خيضر من الحكومة يوم 28 جوان 1962 في حين ذهب أحمد بن بلة إلى القاهرة يوم 27 جوان 1962[1].

تشجع بن يوسف بن خدة بنتائج اجتماع زمورة فأصدر بيانا يندد بالنشاط الإجرامي الّذي يقوم به ثلاثة أعضاء م هيئة الأركان وهم (محمد بوخروبة)، أحمد قايد، وعلي منجلي، وأعلن عن تخفيض رتبتهم وأمر الجنود بعدم طاعتهم.

وهكذا كان الوضع عشية الاستقلال في نهاية شهر جوان، كانت الحكومة أضعف وفي أسوء من ذي قبل، لأنّها صارت أكثر انقساما بحيث لم يعد في مقدورها أن تجتمع بكامل أعضائها، وقد اتخذ قرار عزل تجتمع بكامل أعضائها، وقد اتخذ قرار عزل قيادة الأركان الّذي أثار غضب خصومها وزودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها واتهامها بنية تصفية جيش التحرير ولإحلال القوة المحلية محله[2]، وتعتبر هذه القرارات النقطة الّتي أفاضت الكأس وفجرت الأزمة.

وبدا القائد هواري بومدين مصمما على انتزاع السلطة الّتي جعلها نصب عينيه من الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاث بعد وثيقة في ضباط جيش التحرير وعدة ولايات إلى جانبه، زيادة على أحمد بن بلة السجل السياسي صاحب الرصيد التاريخي والشعبي.

وقد التقى الطاهر الزبيري وسأله بعد تعليق الاجتماع فكان جوابه في هذه العبارة (أرجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم)[3]، وقام بن خدة بتكليف الرائد موسى بن أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة، وأمر بإلقاء القبض على بومدين، هذا الأخير تمكن من الإفلات من قبضة بورقيبة الموالي للحكومة الجزائرية، والتجأ بومدين إلى المركز الجديد للولاية الأولى عند الطاهر الزبيري في ثكنة بوحمامة رفقة السعيد عبيد واستطاع استمالة

---

[1]بوعلام محمودة، الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 1954– معالمها الأساسية، دار النعمان للنضر والطباعة، ذ م، 2012، ص600.

[2]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص563.

[3]الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد الجزائر)، ط1، الشروق للإعلام والنشر، دار الصحافة فريد زيوش، الجزائر، 2011، ص280.

ضباط جيش الحدود إلى صفه ولم يتمكن الرائد أحمد موسى أن يفعل شيئا في مواجهة التفاف جيش الحدود بقائده بومدين[1].

وبتاريخ 2 جويلية أصدرت هيئة الأركان المعزولة تعليمة للضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم وأن يتهيأوا لدخول العاصمة[2]، وبهذا كانت نية الانقلاب على الحكومة موجودة قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال في 05 جويلية 1962م، وتحول جيش الحدود إلى الداخل، وقد يفسر ذلك إلى رغبة العقيد بومدين في الانتقام بعد فشل عزله من قبل الحكومة المؤقتة، وهذا لكي يترك الفرصة مجددا لإبعاده عن قيادة المؤسسة العسكرية ويفرض لاحقا وجوده في الحكم.

استقلال الجزائر:

جرى الاستفتاء في كلّ من فرنسا والجزائر على مرحلتين متباعدتين نسبيا، ففي فرنسا والأقاليم التابعة لمهاجري الاقتراع بتاريخ 8 أفريل 1962، فكانت أغلب الأصوات أجابت بكلمة "نعم" الّتي تعني منح الاستقلال للمستعمرة، أمّا في الجزائر فإنّ العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر وتستدعي التنسيق التام مع الحكومة المؤقتة، ومع المفوض السامي باعتباره يمثل السلطة الفرنسية العليا في الجزائر، وقد اتفقت هذه السلطات الثلاث على أن يكون الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962 طبقا لما نصت عليه "اتفاقيات إيفيان" فعبر الشعب الجزائري عن رغبتهم في استقلال الجزائر وعدم الارتباط بفرنسا.

أعلنت التاريخ يوم 3 جويلية 1962، وفي اليوم نفسه أعلن الجنرال ديغول أن فرنسا تعترف باستقلال الجزائروتوقعا لهذه الاعتراف قام الفرنسيون بطي كلّ الأعلام الفرنسية في مختلف أنحاء الجزائر بعد أن ظلت ترفرف في سمائها قرنا وثلث قرن من الزمن[3].

---

[1]نفسه، ص280.

[2]مختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، قسم التاريخ، المسيلة، 2019.

[3]بوعلام حمودة، المرجع السابق، ص60.

وكان يوم 5 جويلية 1962 يوما حاسما في تاريخ الجزائر، إذ خرج الجزائريون للتعبير عن فرحتهم باستقلال الجزائر وتخليصهم من الاستيطان الفرنسي.

أثناء هذه الاحتفالات الصاخبة لكانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة حيث دخل بن خدة أرض الجزائر على رأس حكومة منهكة وهشة كنتيجة للصراع الحاد على السلطة مع هيئة الأركان[1]، وجد في استقباله محند أولحاج قائد الولاية الثالثة، والرائد عز الدين المشرف على الجزائر الوسطى، وعبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية، وقد سعى بن خدة إلى التقرب من ولايات الداخل واستقطابهم لمواجهة خصومه أمثال بومدين وجماعته لهذا سارع إلى دخول الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان.

وفي الوقت نفسه استقبلت مدينة تيزي وزو بنفس الحرارة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وبذلك تكون تحالف جماعة تيزي وزو والمعتمدة أساسا على الولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر[2].

وشرعت هيئة الأركان في الدخول بداية من 05 جويلية أوّل فيالقها بنواحي سوق أهراس تحت قيادة عبد الرزاق بوحارة، أمّا في الحدود المغربية فقد دخل إلى 15 شخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة بومدين، وقبل وصولهم أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا فيه بحياة بن بلة[3] وبذلك تم تشكيل ما يعرف بتحالف تلمسان الّذي يحكم إلى جانب بن بلة وهيأة الأركان كلّ من الولاية الأولى والخامسة.

أمام هذا الوضع المتأزم سعت لجنة ما بين الولايات للتوفيق بين الطرفين في مدينة الأصنام بتاريخ 7 جويلية 1962 حيث اجتمعت الولايات الثانية والثالثة والرابعة وغابت الولايات الأخرى وأرسلوا تقريرا إلى الحكومة المؤقتة كذلك بن بلة حيث أكدوا فيه على حيادية اللجنة أمام الصراع الواقع[4].

---

[1] علي طاقي، المرجع السابق، ص293-294.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص131.

[3] مطمر محمد العيد، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2003، ص47.

[4] عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر، عين مليلة، 2005، ص89.

انتهت مداولات الاجتماع إلى اتفاق مبدئي نص على ضرورة عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية.

على إثر هذا الاتفاق انتقل مندوبو الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة، وحسب لخضر بورقعة أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة مشددين في ذلك على الدعم العسكري لكل من الرائد عثمان من الولاية الخامسة والعقيد سقياني من الولاية السادسة الّتي تراجعت عن اتفاق الأصنام وعلى الطاهر الزبيري من الولاية الأولى[1].

تأسيس المكتب السياسي وردود الأفعال:

تعززت جماعة تلمسان بانضمام لشخصيات بارزة أمقال فرحات عباس، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، وبذلك تهيأت لها الظروف كي تعلن رسميا عن تأسيس المكتب السياسي يوم 21 جويلية 1962 عقب اجتماع ضم أنصار هذه المجموعة حيث حملوا وزراء الحكومة المؤقتة مسؤولية تفاقم الأزمة عند انسحابهم من اجتماع طرابلس.

وقد أثار إعلان تأسيس بن بلة للمكتب السياسي ردود أفعال كثيرة، حيث اعتبره كريم وبوضياف إلى نوع من الإكراه المبني على التفوق العسكري[2]، وأعلنا بعد أسبوع من تيزي وزو على تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة محددين لها مهمة التحضير للمؤتمر وللانتخابات التشريعية، وقد أصبحت هذه اللجنة القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة.

أمّا باقي أعضاء الحكومة المؤقتة فقد أعلنوا استعدادهم قبول هذا المكتب شريطة استدعاء المجلس الوطني للثورة للانعقاد والنظر في هذا المكتب السياسي[3].

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص111.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص285.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص299.

ثم تطورت ردود الفعل فيما بع، بعد تقديم كلّ من سعد دحلب وآيت أحمد استقالتهما من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[1].

أمّا على مستوى الولايات فقد كان رد فعل الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، كذلك طالبت باجتماع عاجل لهذا الأخير، وفي الحقيقة الأمر فإنّ الولاية الثالثة لم يلتزم الحياد كما طلب منها يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة الّتي وقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو.

أمّا الولاية الرابعة فقد التزمت الحياد رغم محاولا بوضياف استقطابها لجماعته من جهة ومحاولات ياسف سعدي جرها لتحالف تلمسان من جعة أخرى[2].

وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت خلال هذه الفترة حالة من الفوضى الداخلية وحدوث اشتباكات خلفت عددا من القتلى والجرحى، انتهت بإلقاء القبض على قائدها صالح بوبندير ولخضر بن طوبال وأغلبية الموظفين المشكوك في ولائهم، رغم أنّ هذه الأحداث لقيت تنديدا من بلة.

وحتى الولاية الرابعة الّتي التزمت الحياد فقد أرغمت على المواجهة أمام زحف جيش الحدود على العاصمة، وذلك بسط سيطرتها على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية 1962، ومع تطور الأحداث تراجع بوضياف عن موقفه وشح بأنّ واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب[3].

نتيجة لهذا الموقف وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو ممثلة من طرف بوضياف، كريم، محند أولحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر وبيطاط وأسفرت على النتائج التالية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص112.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص65.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص166.

– بعد أسبوع من الانتخابات يقيد المجلس الوطني للثورة للنظر في المكتب السياسي.
– تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في نهاية أوت.

بعد إبرام هذا الاتفاق استقر المكتب السياسي بالعاصمة ليباشر مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيأة التنفيذية المؤقتة، وحضر الأمانة العامة للإعلام إلى جانب مصلحة الارتباط والاستخبارات الّتي تخلى عنها بوصوف وبوضياف بالعلاقات الخارجية، بيطاط تنظيم جبهة التحرير الوطني محمدي السعيدي بالتربية والصحة، وأخيرا الحاج بن علة بالشؤون العسكرية[1].

وبهذه المهام أصبح للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة وهو الأمر الّذي نددت به الولاية الرابعة الّتي استحوذت على العاصمة بوضع قواتها منذ 29 جويلية 1962م.

[1]علي هارون، المصدر السابق، ص172.

المبحث الثاني: المجلس الوطني التأسيسي من 20 سبتمبر 1962 إلى 20 سبتمبر 1964

مفهومه:

قبل أن نحدد ما هو المجلس التأسيسي الوطني التأسيسي الجزائري، كان لزاما علينا في البداية أن نحدد مفهوما للمجلس الوطني التأسيسي بشكل عام، فنقول أنّ "المجلس الوطني التأسيسي" هو مؤسسة تضم مجموعة من النواب الّذين ينتخبهم الشعب لأجل التأسيس للدولة، فلقد عهدت الدول الّتي جرت فيها تغييرات عميقة، واسترجعت سيادتها الوطنية واستقلالها أن تؤسس لهذا المجلس، ويكون التأسيس للدولة عن طريق وضع وثيقة للدستور (القانون الأساسي للدولة)[1].

إنّ مهمة المجلس التأسيس في كلّ دولة تقيمه هو قيادة المجلة المؤقتة والأخيرة تمتد منذ إنشائه إلى حين وضع القانون الأساسي للبلاد أي الدستور وتكون له بالإضافة إلى وضع الدستور تحديد حكومة مؤقتة ومن القوانين والتشريعات الّتي ومن خلالها تسيير الدولة.

أمّا المجلس الوطني التأسيسي الجزائري فلقد أسس بعد الانتخابات الّتي جرت في 20 سبتمبر 1962، حيث ضم 196 نائب ترأسه السيد فرحات عباس وحددت له مهام كلّ مجلس كأسس يقام أي تعيين حكومة مؤقتة إلى حين تعيين حكومة نهائية، والتشريع بباسم الشعب وإعداد الدستور والتصويت عليه[2].

نصت اتفاقيات إيفيان أن تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعد ثلاثة أسابيع من استفتاء تقرري المصير، هذا إن وافق الشعب الجزائري على الاستقلال وقبل التعاون مع فرنسا، ولكن تأجلت هذه الانتخابات كم من مرة بسبب الأوضاع السيئة واللامستقرة الّتي مرت بها الجزائر منذ صيف 1962، وهنا قد أسلفنا الحديث حولها.

لقد حددت الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية تاريخ 12 أوت 1962 لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ولكن المكتب السياسي المعلن عنه من طرف أحمد بن بلة في

---

[1] صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص43.

[2] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص56-57.

22 جويلية 1962 من تلمسان أجلها إلى 27 أوت 1962 تم تأجيلها مرة أخرى إلى 02 ديسمبر 1962، وفصل ذلك مرة ثالثة عندما أجلها إلى 20 سبتمبر 1962 وهو التاريخ الّذي جرت فيه بالفعل[1].

أشرف المكتب السياسي بجبهة التحرير الوطني على سير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بالرغم من أنّ الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية هي الّتي حلت لها القوانين فعل ذلك.

وقد تمت الترشيحات على مستوى 15 ولاية الّتي تم فيها استفتاء تقرير المصير ولقد أشرف على اختيار أعضائها المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني[2].

لقد تم إقصاء كلّ من عارض أحمد بن بلة وحلفاؤه من القوائم الانتخابية وحتى لو دخل بعض المعارضين فهم قلة، فالمكتب السياسي عمل على انتقاء القوائم واختيارها، وهي القوائم الّتي زكاها الشعب في 20 سبتمبر 1962، لأنّه لم تكن هناك قوائم أخرى منافسة لجبهة التحرير الوطني، وبالرغم من الإقصاءات الّتي حصلت في عملية انتقاء القوائم، فإنّ أحمد بن بلة أكد على نزاهة الانتخابات وشفافيتها[3].

الجلسة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي:

عقد المجلس:

أولى جلساته في 25 سبتمبر 1962 على الساعة 16:20 بمقره الكائن في 07 شارع زيغود يوسف بالعاصمة، وقد حضر كلّ النواب إلا ثلاثة (بوضياف، وكريم، بلميهوب، لافلين لافلات)، وقد اختير فرحات عباس رئيسا للجلسة.

ويضطلع المجلس الوطني التأسيسي بالمهام التالية:

- تعيين الحكومة المؤقتة إلى حين تعيين حكومة نهائية.

---

[1] بوكراد إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق النصوص الرسمية، ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص17.

[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص62-64.

[3] أحمد بن بلة: الرئيس أحمد بن بلة يكشف اسرار ثورة الجزائر، حوار وتحرير الإعلامي أحمد منصور، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص216-217.

– التشريع باسم الشعب.

– إعداد الدستور والتصويت عليه[1].

تعيين الحكومة:

بالرغم من لأن نواب المجلس قد صوتوا في جلستهم الأولى على تلك اللائحة القانونية الخاصة بتسيير الحكومة، والّتي فيها تقييد بكبير إلا أنّ النائب البشير بومعزة تقدم بأخرى والجلسة الثانية الّتي عقدت في 26 سبتمبر 1962 لأنّ اللائحة الثانوية الأولى الّتي تقدم بها نسق تفوق الرئيس الحكومة والحكومة وفضلا عن ذلك كانت تلك الصيغة متناقضة لمبدأ القيادة الدينية[2].

ووافق المجلس التأسيسي على اللائحة الثانية في نفس الجلسة، ورفعت الجلسة على إثرها على الساعة الرابعة لتستأنف من جديد أعمال المجلس على الساعة 15:20 وهنا تدخل الحاج بن بلة ونائب الرئيس متكلما باسم المكتب السياسي وهو عضو فيه قائلا "إنّ الرئيس وأعضاء المكتب السياسي يرشحون الأخ أحمد بن بلة لمنصب رئاسة الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"[3].

وسواء رشح الحاج بن علة أحمد بن بلة أو رشح غيره أو رشح نفسه لرئاسة الحكومة، فإنّ أحمد لبن بلة هو من سيكون هو سيكون رئيسا للحكومة لأنّه لعضو ورئيس المكتب السياسي وذلك بنص برنامج طرابلس الّذي صادق عليه المؤتمرون في طرابلس الغرب في بداية جوان 1962م وتبناه المجلس الوطني التأسيسي[4].

وقوبل التقرير الّذي قدمه النائب الحاج بن علة بتصفيف جاد من طرف النواب، وبعد أن أوضح فرحات عباس أنّ الأخ أحمد بن بلة قد قبل المنصب الذي رشح له، طلب من أعضاء المجلس المصادقة على هذا الاختيار بالتصويت، فضل المرشح أحمد بن بلة على 141 صوتا من أصل 189 صوت وبالتالي أصبح أحمد بن بلة رئيسا للحكومة ومكلفا بتقديم

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص336.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص19.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص354.

[4] الخطاب الأول من طرف فرحات عباس في الجلسة الأولى، في مؤلف عمار قليل السابق، ص339.

الطاقم الحكومي، وتلك بنص اللائحة القانونية الأخيرة الّتي قدمها النائب بشير بومعزة وتمت المصادقة عليه في الجلسة الثانية للمجلس، وإلى حد هذا تنتهي أشغال المجلس الوطني التأسيسي إلى حين تحضير الحكومة من طرف أحمد بن بلة.

وفي يوم 28 سبتمبر 1902 قدم النائب أحمد بن بلة رئيس الحكومة طاقمه الحكومي أمام المجلس[1].

بعد خطاب طويل ألقاه على مسامع النواب الحاضرين وكان الطاقم الحكومي يضم 17 وزيرا، وهذا هو الطاقم الحكومي الأول للجزائر الّذي قدمه أحمد بن بلة وقوبل بتصفيق حار من طرف النواب.

إذن لقد تم تحديد بالحكومة المؤقتة الّتي ستتولى قيادة المرحلة الانتقالية والّتي تمثل في مرحة حكم المجلس الوطني التأسيسي، وبتحديد هذه الحكومة قد أدى المجلس السيد إحدى المهام رابح وأوكلت إليه، وفي انتظار تأدية المهمين الباقين وهما التشريع باسم الشعب وإعداد الدستور والتصويت عليه[2].

التشريع باسم الشعب:

لقد كانت هناك العديد من القضايا الّتي تنتظر التشريع من طرف المجلس الوطني التأسيسي الجزائري، ويكون التشريع لتعديل القوانين الّتي كانت سارية قبل الاستقلال أو إلغاؤها أو ين قوانين جديدة[3].

صحيح أنّ المجلس الوطني التأسيسي قد شرع القوانين السالفة الذكر وقوانين أخرى– لم يتم ذكرها– إلا أنّ المجلس الوطني التأسيسي لم يقم بهذه المهمة على أكمل وجه.

فقد دعي الباحثين المختصين على رأسهم السعيد بوالشعير يعتقدون أنّ هناك من تدخل في هذه المهمة وأصبح شرع محل المجلس الوطني الرئيسي، وهي الحكومة ورئيسها والدليل على ذلك المراسم والقرارات والقوانين المنشورة في أعداد الجريدة الرسمية للجمهورية

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص355–356.

[2] نفسه، ص369.

[3] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص68.

الجزائرية الّتي وضعتها الحكومة ورئيسها حول الفترة الممتدة من 20 سبتمبر 1962 إلى 20 سبتمبر 1963، أضف إلى ذلك تنحية مهمة إعداد الدستور من المجلس الوطني التأسيسي أكبر مهمة تشريعية وكلّ بها هذا المجلس[1].

إعداد الدستور والتصويت عليه:

بموجب القانون الدستوري المؤرخ في 20 سبتمبر 1962م حول المجلس التأسيسي إلى جانب تعيين الحكومة والتشريع باسم الشعب، مهمة ثالثة وأخيرة وقد تمثل في إعداد دستور الجمهورية الجزائرية والتصويت عليه قبل عرضه على الشعب لاستفتائه حوله[2]، وبذلك كون المجلس التأسيسي من بين نوابه لجنة[3] لإعداد الدستور سميت "اللجنة الخاصة بالدستور"[4] ولكن ليس لدينا إلى حد الآن أسماء النواب الّذين اختيروا لتكوين هذه اللجنة المهمة والحساسة من بين النواب الّذين منحوا مدة عام لكي يعدوا الدستور ويصوت عليه المجلس كاملا فيما بعد.

خلال سنة كاملة كان على المجلس الوطني التأسيسي الجزائري إعداد الدستور والتصويت عليه، بالإضافة إلى مباشرة أعمله الأخرى، ولكن قبل هذه المدة انتزعت الحكومة والمكتب السياسي مهمة إعداد الدستور من المجلس التأسيسي، وتكفلاهما بإعداد الدستور قبل نهاية مدة صلاحية المجلس التأسيسي[5]، فلقد تم إعداد مشروع بالدستور في جويلية 1963 من طرف المكتب السياسي بإيعاز من الحكومة وطرح للمناقشة عل ندوات جهوية للإطارات في كلّ من: الجزائر، وهران، وقسنطينة، ثم أمام الندوة الوطنية لإطارات الحزب في الجزائر بقاعة سينما "الماجستيك" (الأطلس حاليا) بباب الوادي الّتي وافقت عليه في 31 جويلية، وعلى إثر ذلك قدمه خمسة نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس الّذي وافق

---

[1] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص68-69.

[2] بوكرا إدريس، المرجع السابق، ص17.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص369-370.

[4] نفسه، ص370.

[5] عمار قليل، المصدر السابق، ص410.

عليه بتاريخ ب29 أوت 1963م، وعرض على الشعب في 8 سبتمبر 1963، وتم إصداره في 10 من ذات الشهر السنة[1].

لم يعد المجلس الوطني التأسيسي الدستور ولكنه وافق عليه، كما وافق عليه الشعب الجزائري بعدما استفتي حوله، ولكن هناك من لم يقبل بهذا، وهو النائب ورئيس المجلس التأسيسي فرحات عباس، الّذي قدم باستقالته من نيابة المجلس ورئاسته في 13 اوت 1963م[2].

لقد تم انتخاب نواب المجلس الوطني التأسيسي عن طريق الشعب بأسلوب القائمة الانتخابية الواحدة، وبالرغم من أنّ هذا المجلس قد شرع بعض القوانين وليست حلها وهي من صلاحياته، كما قبل الحكومة، وهذه من مهامه وصلاحياته، ولكن لم يتمكن من وضع وإعداد الدستور، الّذي كان من أهم صلاحياته وما ينسب إليه، فما سمي المجلس التأسيسي بالمجلس التأسيسي إلا أنّه يضع الدستور مجلس تأسيسي، ولم يعد الدستور ولكنه صوت عليه وهو المخول للقيام بذلك.

هذا عن الدورة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي والي امتدت من 20 سبتمبر 1962 إلى 20 سبتمبر 1963، وسنحاول التعرف على مهمة هذا المجلس في دورته الثانية بعد أن مددت عهدته إلى عام آخر بمقتضى الدستور[3]، بقي من 20 سبتمبر 1963 إلى 20 سبتمبر 1964 (المادة 77 من دستور 1963)، ولم تجرى انتخابات جديدة لتمديد هذا المجلس والدليل على ذلك ما أورده النائب في المجلس التأسيسي عمار قليل والّتي كتب

---

[1]سعيد بوالشعير، المصدر السابق، ص73.

[2]يمكن مراجعة استقالة النائب فرحات عباس في رسالة قدمها إلى نواب المجلس التأسيسي في مؤلفه المعنون بـ "الاستقلال المصادر (1962–1970)، ترجمة: محمد رباحي وبن داود سلامنية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2015، ص209.

[3]المادة 77 من دستور 1963، ص57 والّتي تقول: "يمدد أجل الوكالة التشريعي لأعضاء المجلي الوطني التأسيسي المنتخب بتاريخ 20 سبتمبر 1962 حتى تاريخ سبتمبر 1964" وهو التاريخ الّذي يتم قبل حلوله إجراء انتخابات للمجلس الوطني طبقا للدستور ولمدة أربع سنوات.

"ويعد المجلس [مجلس 1962-1963] مدته سنة واحدة تنتهي في سنة 1963، ولكن مدد سنة أخرى حتى سبتمبر 1964م"[1].

ويعود سبب عدم إجراء انتخابات جديدة كون الأوضاع والظروف في تلك الفترة لا تسمح بإجراء هذه الانتخابات، وهذا معارضة صريحة في الداخل يقودها التاريخي حسين آيت أحمد، وتلك أخطار أجنبية تهدد الجزائر وخاصة من البلد الشقيق المغرب الأقصى الّذي فكر في اقتطاع جزء من الأراضي الجزائرية.

المبحث الثالث: المجلس الوطني من 20 سبتمبر 1964 إلى انقلاب 19 جوان 1965:

يقام المجلس الوطني التأسيسي في أي دولة تشاهد ثورة أو مرحلة انتقالية هامة، وعادة ما يكون من المؤسسات المؤقتة في الدول الّتي تشهد كما ذكرنا سابقا تغييرات عميقة وعظيمة، وللأسباب الّتي تعرفنا عليها سابقا وبنص الدستور مدت عهدة نواب المجلس التأسيسي الجزائري لمدة عام، أي من 20 سبتمبر 1963 إلى 20 سبتمبر 1964، وهو بحث يكون قد أدى مهام المجلس الوطني لمدة عام، فالمجلس الوطني أبدى أنّه سينتخب قبل 20 سبتمبر 1964، لن يبقى في عهدته خمس سنوات وغنما سيبقى أربع سنوات فقط[2].

صلاحيات المجلس الوطني:

- المبادرة بالقوانين والتصويت على قوانينهم المقدمة من طرفهم أو المقدمة من طرف جهات أخرى كرئيس الجمهورية.
- مراقبة عمل الحكومة عن طريق الاستماع للوزراء داخل اللجان بطريقة السؤال الكتابي والشفوي مع المناقشة أو بدونها.
- استشارة رئيس الجمهورية للمجلس الوطني قبل إمضاء الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- الموافقة أو عدم الموافقة عن إعلام الحرب أو إبرام السلم.

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص336.

[2] المادة 28 والمادة 36 من دستور 1963، ص50-51.

- إصدار القوانين إن لم يصدرها رئيس الجمهورية في موعدها بعد 10 أيام من دراستها من طرف اللجان المختصة في المجلس والموافقة عليها.
- سحب الثقة من رئيس الجمهورية (تنحيته بمن منصبه) وذلك عن طريق توقيع لائحة تضم (3/1) من نواب المجلس.
- قيادة رئيس المجلس الوطني للبلاد معنية في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو بقائه أو عجزه النهائي مع ممارسة رئيس المجلس لوظائف الرئيس ويساعده في ذلك (قيادة البلاد وممارسة وظائف رئيس الجمهورية) رؤساء اللجان القارة (الدائمة) في المجلس الوطني[1].

انتخاب المجلس:

في 25 أوت 1964 ناقش المجلس الوطني المعين قانون الانتخاب المجلس الوطني بعد أن قاربت عهدة المجلس الوطني المعين والمقدرة بعام واحد استثناءً قام بها نواب المجلس الوطني التأسيسي، ولقد قرر إجراء هذه الانتخابات في 20 سبتمبر 1964م، قد وجهت القوائم الانتخابية واختير وحدد المترشحون من طرف جبهة التحرير الوطني[2].

وفي 20 سبتمبر 1964 تقدم الناخبون الجزائريون لكي يختاروا أعضاء المجلس الوطني والذين سيكون عددهم 138 نائبا موزعين على مختلف الولايات[3].

لقد تم انتخاب 138 نائبا، فالمجلس الوطني تراجع عدد نواب المجلس الوطني التأسيس والّذي كان يقدر بـ 196 نائب، فالفارق العددي 58 نائبا.

هذا ولقد سجلت الانتخابات امتناعا عن التصويت مقارنة بالانتخابات الّتي أجريت في 15 سبتمبر 1963 وخاصة في ولاية تيزي وزو، فقد وصلت فيها نسبة المقاطعة 57%[1].

---

[1] المادة 28 والمادة 36 بمن دستور 1963، ص 50-51، والمادة 57، ص54.

[2] المادة 01 من المرسوم رقم 64-256 المؤرخ في 25 أوت 1966، يتضمن تأسيس اللجان الانتخابية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 07، العدد 27، ع/8/2، 1964، ص415.

[3] المادة 3 من القانون رقم 64-254 مؤرخ في 25 أوت 1964، يتعلق بانتخاب المجلس الوطني، في العدد السابق للجريدة.

لقد ترأس هذا المجلس النائب الحاج بن علة الّذي كان قد ترأس المجلس التأسيسي بعد استقالة فرحات عباس، وكان قد واصل رئاسة المجلس الوطني في العام الّذي مدد فيه لعهدة نواب المجلس التأسيسي لكي يقود بالمجلس من 20 سبتمبر 1963 إلى 20 سبتمبر 1964.

هذا ولقد شكلت اللجان من بين أعضاء المجلس الوطني، كما شكلت في عهد المجلس الوطني التأسيسي ولكي يبقى الفيصل في مدى تأدية نواب المجلس لمهامهم وصلاحياتهم.

مدى تأدية المجلس لمهامه:

حدد للمجلس أربع دورات في العام كما هو الأمر بالنسبة للمجلس الوطني التأسيسي، سيعمل من خلالها على ممارسة مهامه، وهذه الدورات هي دورة الخريف، والشتاء، والربيع، والصيف، تستغرق كلّ دورة ثمانية أسابيع، كما يمكن أن يجتمع المدلس في الدورة الاستثنائية وذلك بمبادرة من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني أو بطلب من 50 نائبا[2].

فلم يختلف عمله عما سبقه بال تضاءل أصلا ليصل إلى الحضيض في النّص الأول من عام 1965، وهذه حقيقة نلاحظها من خلال مراجعتها للجريدة الرسمية فلا نجد المجلس ناقش وصادق تقريبا إلا على حوالي أربعة قوانين، بينما استشير من طرف رئيس الجمهورية في عقد حوالي أربع اتفاقيات دولية.

أمّا بالنسبة للتشريع بالأوامر، أو بالمراسيم أو بالقرارات، فلقد استمر من طرف أعضاء السلطة التنفيذية وخاصة من رئيس الجمهورية.

---

[1]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص35-36.

[2]المادة 59 من النظام الداخلي للمجلس الوطني الصادر في 1964، والأخير مترجم ومنشور من طرف الباحث عبد الله بوقفة، الوجيز في القانون الدستوري، الدستور الجزائري، نشأة، فقها، تشريعا، دراسة تحليلية ونظرية وتطبيقية، ط4، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص211.

أمّا على مستوى التصويت على القوانين أو سنها أو مناقشتها والمصادقة عليها، فقد انحط عمل المجلس الوطني بشكل كبير[1].

أمّا فيما يخص مراقبة عمل الحكومة وسحب الثقة من رئيس الجمهورية الّذي جمع العديد من الصلاحيات بيده وألق وزارات إليه كوزارة الداخلية، وبالرغم أننا لا نملك إلى حد الآن معطيات عن مهام وصلاحيات المجلس الأخرى وعن كيفية ممارستها وحتى وإن قام بها فهي شكلية فقط لكي يقال أنّ المجلس يمارس مهامه وصلاحياته وذلك راجع للقبضة القوية والحديدية الّتي كان يقبض بها أحمد بن بلة العمل للمؤسسات والدستور بعد الأزمة الداخلية الّتي عرفتها البلاد والمتمثلة في المعارضة المسلحة لحسين آيت أحمد، والعدوان المغربي على الجزائر في أكتوبر 1963م، فهم دائما حاضرون ويميلون مع القوي، وهاهم يفعلون ذلك بعد الانقلاب على بن بلة، فلقد أيد هذا الانقلاب 110 نائبا، ما يعني أكثر من 80% من النواب كانوا مع الانقلاب على أحمد بن بلة[2].

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص93.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 002)، العدد 56، 1965/07/06، ص806-808.

الفصل الثاني

دور المجلس الوطني للثورة

من 1965م إلى 1970م

الفصل الثاني: دور المجلس الوطني للثورة من 1965م إلى 1970م

المبحث الأول: حركة 19 جوان 1965 وصول بومدين إلى السلطة:

المبحث الثاني: مجلس الثورة من 10 جويلية 1965 إلى 25 فيفري 1977

المبحث الثالث: المجلس الشعبي الوطني من 25 فيفري 1977 إلى 05 مارس 1978

المبحث الأول: حركة 19 جوان 1965 وصول بومدين إلى السلطة:

مجريات الانقلاب:

سعى بن بلة إلى تهميش العقيد بومدين وعدم استشارته في القضايا السياسية وكذا العسكرية، انفرد الرئيس بن بلة في التحضير للمؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني 1964 دون إشراك بنائبه بومدين وكبار الضباط في اختيار اللجنة المركزية للحزب ومندوبي المؤتمر، وهذا ما دفع بالعقيد بومدين وجماعته إلى تقديم استقالتهم الجماعية، إلا أنّ الرئيس بن بلة رفض استقالتهم قبيل انعقاد مؤتمر الحزب، كادت أن تفجر هذه الاستقالات الخلافات بين المندوبين فيصعب السيطرة على الوضع[1]، وطرح الرئيس بن بلة خلال انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1964م لفكرة تكوين ميلشيا شعبية مسلحة تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي وحجته في ذلك أنّ المرحلة مع القوى المضادة للثورة تتطلب ذلك[2].

إلا أنّ الهدف الأساسي للمؤسسة العسكرية بهدف التحرر من قبضة الوصاية الّتي كان يفرضها العقيد بومدين على الرئيس، فأسرع بالعقيد بومدين إلى وضع حلفائه ورجاله خفية على رأس هذه الميلشيات لأنّه تفطن لأهداف الرئيس البعيدة، خاصة بعدما اكتشف أنّ الرئيس بن بلة سيشتري أسلحة وأجهزة لهذه الميلشيات الشعبية دون إخبار العقيد بومدين قائد الجيش بذلك، وسعى الرئيس أحمد بن بلة إلى خلق نوع من الصراع بين العقيدين هاري بومدين والطاهر الزبيري بعد قيامه بتعيين هذا الأخير قائدا للأركان العامة دون استثارة نائبه بالعقيد بومدين في الأمر، والّذي كان لفي زيارة إلى موسكو وكان يهدف الرئيس من وراء ذلك إلى إضعاف المؤسسة العسكرية، إلا أنّ نائبه العقيد بومدين كان أذكى منه حيث سعى إلى اكتساب العقيد الزبيري إلى صفه.

لقد بدأ أحمد بن بلة من خلال هذه التطورات ومن خلال استجماعه لصلاحيات عدة بين يديه فهو رئيس للجمهورية ورئيس للمجلس والأمين العام للحزب، ووزير للداخلية ووزير للمالية، وفي خلال لجوئه "المفرط" إلى المستشارين الأجانب وخاصة المصريين منهم، كما

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص91.

[2] الطاهر الزبيري، نص قرن من كفاح، ص100-102.

تمكن من إبعاد أقرب المقربين منه كأحمد خيضر، لقد بظهر الرجل في نظر الكثير كشخص غير مؤهل لقيادة البلاد وغياب منطق الدولة في حكمه وعليه شعرت جماعة وجدة كأنها مهددة في وجودها وهيمنتها، وظهر لها أنّ بن بلة قد تمادى في الانحراف.

كان الرئيس بن بلة ينتهج- كما رأينا- سياسة فردية بشكل واضح، وبكثير من المبادرات الشّخصية أسلوب كان بطبيعة الحال من شأنه أن يثير استياء بومدين وأنصاره وقيادة الجيش خاصة بالنسبة للأمور الّتي كان وزير الدفاع يرى أنّها من صلاحياته وحده ولا يحق لرئيس الجمهورية أن يتدخل فيها[1].

كما قام بومدين كذلك بتحضير الأرضية الملائمة لأخذ السلطة الكاملة، ولهذا أقصى الكثير من الزعماء التاريخيين للثورة.

فقد عمل بومدين ومعه مجموعة وجدة والضباط الفارين من الجيش الفرنسي على تحقيق الوضع وتسوية صورة بن بلة في أعين الشعب وذلك بخلق المشاكل له، وخاصة مع زعماء الثورة، واستطاع بذلك هؤلاء المتحالفين كلهم عزل بن بلة عن حلفائه الطبيعيين بعدما تأكدوا من معلومات وصلتهم مفادها أنّ بن بلة يخطط لإبعادهم وإلقاء القبض عليهم عشية انعقاد المؤتمر الأفروأسياوي بدعوى أنّه اكتشف مؤامرة انقلابية ضده ومجيء أسطول بحري مصري لتقديم الدعم لبن بلة والقضاء على أي تحرك لوحدات الجيش الموالية لبومدين ومجموعته[2].

وبعدما استقر رأي مجموعة موحدة على الإسراع في تنفيذ عملية الانقلاب وضرورة القيام بذلك قبل انعقاد المؤتمر الأفروأسياوي وسحب نواة المجموعة اجتماعاتها إلى قادة عسكريين آخرين موالين لبومدين وهم قادة النواحي العسكرية وتم الاقتراح في البداية أن يتم إلقاء القبض على بن بلة عشية 17 جوان عند خروجه من ملعب وهران أين كانت مباراة

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص603.

[2] محمد ظريف، الإسلام السياسي في الجزائر، ط1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، دون مكان نشر، 1994، ص60.

الجزائر والبرازيل، لكن نبههم بوتفليقة أن هذه العملية بهذا الشكل سيكون لها تأثير سلبي وتعد من الرأي العام بها اختطاف بن بلة.

انقلبت مجموعة من قادة الانقلاب وهم الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش وسعيد كبير قائد بالناحية العسكرية الأولى (البليدة) وسليمان هوضمان قائد سلاح الدبابات وهو من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى إقامة بن بلة ليلة 19 جوان 1965 على الساعة الواحدة والنصف ليلا، وتم اعتقال بن بلة وأخبره الطاهر الزبيري أنّ مجلسا للثورة قد تشكل وأقاله من منصب رئيس الدولة، ونقل أحمد بن بلة إلى وزارة الدفاع ومنها إلى معتقل في دويرة ونصب هواري بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة والحكومة ولهذا أصبح بالرجل الأول في الدولة[1].

المبحث الثاني: مجلس الثورة من 10 جويلية 1965 إلى 25 فيفري 1977

تعتبر الهيئة العليا للثورة وزهو الّذي يخط سياسة جبهة التحرير وصاحب الاختصاص للتقرير في مصير الجزائريين[2].

فنجد الانقلاب الّذي نفذه هواري بومدين ومجموعته في 19 جوان 1965م كان من بين المؤسسات الّتي أوقفت (جمدت) المجلس الوطني، فأصبح مجلس الثورة هو أكبر المؤسسات في الدولة الجزائرية بعهد الانقلاب[3].

لقد شكل مجلس الثورة في بداية تأسيسه من 26 عضوا موزعين من حيث ماضيهم ووظائفهم على النحو التالي، ثمانية مدنيين كانوا منحدرين من جيش التحرير الوطني، وقادة الولايات الخمس، وعضوان من قادة أركان العامة وقائد الدرك الوطني، وقائد مصالح الأمن الوطنية، ومسؤولان مدنيان كانا من حاشية بن بلة سابقا، بالإضافة إلى العقيد بومدين ورئيس ديوانه الرائد شابو، وقد اختيار بومدين أعضاء هذا المجلس بالدرجة الأولى لولائم له، ولكونهم عسكريين ولكونهم مناضلين في ثورة التحرير، أي يتمتعون بشرعية ثورية وتاريخية

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر العاصمة، 2011، ص84.

[2] عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الكبرى، المطبعة الحدية للفنون والمطبعية، الجزائر، 2001، ص75.

[3] صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري، ص116.

اقتضتها المرحلة، واعتبرت الورقة المؤهلة لاحتلال المناصب السياسية الإدارية يومها، وامتد مفعولها لاحقا لكنه تقلصت مع مرور الزمن لصالح المؤسسة العسكرية والأجهزة البيروقراطية[1].

دوره:

لقد أفصح مجلس الثورة عن صلاحيات كثيرة تحتكر أدوارا وهيئات عدة حيث أعلن في 10 جويلية 1965 بأنّه صاحب السلطة السارية وهو بهذا استحوذ على سلطات الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية وأجهزة الحزب المتمثلة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمانة العامة، ومن جهة أخرى فقد فوض مجلس الثورة الصلاحيات بالتنفيذية المتعارف عليها تقليديا للحكومة والّتي يعينها هو بنفسه ويراقبها، فهو بهذا منح مهمة التشريع للحكومة ونقصد بالتشريع هنا القوانين فقط، أما مراقبتها فستكون من طرفه ومن طرف مجلس الوزراء ايضا[2].

لذلك يدير مجلس الثورة شؤون الحرب ويحدد خطوطه العريضة وسياسته العامة وخيارات البلاد الأساسية وكان يفترض أن تقوم بها هيئات الحرب.

كذلك نجد مجلس الثورة وراء كلّ التنظيمات الحربية كما ذكرنا سابقا حيث عمل على تقديم الحكومة الجديدة في 13 جويلية 1965 وإنشاء الأمانة التنفيذية مكان المكتب السياسي في 17 جويلية 1965م[3].

وفي بعض الأحيان يتخذ مجلس الثورة وإجراءات نافذة مباشرة دون تدخل من جانب الحكومة كما هو الحال بالنسبة إلى مجموعة المقررات الّتي اتخذها وكان أهمها قرار 26 أكتوبر 1966، الّذي تضمن التسيير الذاتي واللامركزية والقيادة الجماعية، وقرارات قانونية

---

[1] نفسه، ص84.

[2] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989)، ج2، الجزائر، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، 2007، ص53-55.

[3] صالح بلحاج ، النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص110.

كتحديد تاريخ الانتخابات البلدية[1]، وإنشاء اللجان المكلفة بوضع قوائم المرشحين وتعيين عضو للإشراف على تنفيذ قرارات المجلس[2].

لذلك نجد أنّ رئيس مجلس الثورة يتمتع بكل السلطات السامية للدولة، فهو أيضا رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة، قائد الأركان والأمين العام للحزب، فبومدين هو المسيطر على كلّ المناصب الإستراتيجية باسم مجلس الثورة.

فعلى الرغم من تشديد النصوص الرسمية على دور مجلس الثورة كهيئة جماعية في تقرير السياسات ومراقبة أعمال الحكومة إلا أن واقع الحال يخالف ذلك فقد شهد هذا المجلس انقسامات بين أعضائه بشأن القضايا المطروحة والسياسات الواجب إتباعها وخصوصا أنّ الرئيس هواري بومدين كما ذكرنا سابقا، قد استأثر بصلاحيات المجلس مع ثلة محدودة من الموالين له وبالذات جماعة وجدة، حيث لن يبقى في نهاية سنة 1976 إلا الأوفياء للرئيس بومدين وهم عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية، وطبي العربي وزير الفلاحة، وقادة النواحي العسكرية الخامسة (قسنطينة)، والشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران)، وعبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية الأولى (البلدية)، وابن الشريف قائد الدرك الوطني، وأحمد دراية مدير الأمن، ومحمد الصالح يحياوي مدير الأكاديمية العسكرية بشرشال[3].

مدى أداء مجلس الثورة لمهامه:

لقد تقلص دور مجل الصورة إلى حلقة وفاء وموالاة ومنتدى للتشاور والاستشارة، حيث يقوم أعضاؤه باختيار رئيسهم عما يري في داخل الجزائر العميقة، ويحددون له الولاء والبيعة ومع ذلك لفان النّص قد رأى في مجلس الثورة عامل استقرار حيث أنّ كلّ واحد من أعضائه النافذين ظل في منصبه فترة طويلة من الزمن.

---

[1] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص94.

[2] صالح بلحاج ، النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 117.

[3] صالح بلحاج ، النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص119-120.

كما يمكن اعتبار مجلس الثورة ميدانا للقاءات الرسمية وغير الرسمية حيث يحول الانتقادات وينقل المعلومات ويتم فيه تبادل الآراء وطرح المشكلات وحل النزاعات وهو أيضا آلية للتفكير والتشاور بين أعضائه بشان القضايا المطروحة[1].

وإذا كان نظام 19 جوان 1965 وقد عمل على تفكيك الهيئات والمؤسسات والنظم الّتي كانت قائمة فبلذلك، فإنّه بمقابل ذلك عمل على إنشاء مؤسسات تدريجية تتولى القيام بالمهمات الموكلة إليها، والّتي تعبر عن خيارات "القيادة الجديدة" وبرز ذلك في تصريح هذه القيادة أن مهمتها هي إعادة بناء التبعية الثورية عبر إعادة تنظيم الدولة من القاعدة والمحافظة على الاختيار الاشتراكي وتنظيم المؤسسات السياسية وإعادة تنظيم بالحزب ريثما يتم صدور دستور يتولى تنظيم الحياة السياسية ومؤسساتها في الجزائر.

كما يقوم مجلس الثورة بتحديد السياسات العامة في خطوطها العريضة والاختيارات الأساسية للبلاد وذلك من أجل الانتقال إلى الاشتراكية، وهذه المهمات تفرض على مجلس الثورة قيادة الحزب والدولة معا، والغاية النهائية لكل ذلك هي "تشييد بالاقتصاد الاشتراكي" وهو ما جسدته قوانين الثورة الزراعية والتأميمات والملكية الجماعية والتعاونيات والقرى الاشتراكية والإعلام الاشتراكي وساهمت في الدعاية له والمنظمات الجماهرية والاتحادات المختلفة، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني.

لقد قوي دور مجلس الثورة وتقلص أعضاؤه، حيث بقيت الأقلية الموالية لقائدها الّذي تعاظمت سلطته وتعزيز مركزه وضعف خصومه وتلاشى معارضوه، وقلت قيوده واتسعت موارده[2].

---

[1] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د ت، ص71-73.

[2] بلحاج، المرجع السابق، ص87.

المبحث الثالث: المجلس الشعبي الوطني من 25 فيفري 1977 إلى 05 مارس 1978

تشكل المجلس الشعبي الوطني في 25 فبراير 1977، حيث انتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، وصم (261) نائب، ويعتبر حزب جبهة التحرير الوحيد المخول بتقديم المرشحين للنيابة، ويكون ذلك ضمن قائمة وحيدة تضم ثلاثة أضعاف المقاعد محل المنافسة بين أولئك المرشحين ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره، ثم تقوم اللجان المخولة بدراسة ملف المترشح لمنصب النيابة، وتبقى مهمة اللجنة الوطنية الي يرأسها رئيس الجمهورية والقيادة السياسية المعاونة له هي الكلمة الأخيرة في عملية الترشيح لمنصب النيابة.

وقد كان رابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني وعضوا في المكتب السياسي[1]، وقد كان التطبيق الثاني للدستور الجزائري الصادر في 1976 هو انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني، فبعد انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية في زمن مضى، جاء الدور على المجلس الشعبي الوطني، فالقيادة الجديدة أو هواري بومدين بعد انقلاب 19 جوان 1965 كان يريد بناء الدولة من القاعدة، ولقد فعل ذلك[2].

ففي كلّ ولاية يتنافس كلّ ثلاثة مترشحين من كلّ دائرة انتخابية على مقعد واحد، وكلّ دائرة انتخابية يقدر عدد سكانها بأقل من 80 ألف نسمة لها الحق في مقعد نيابي، فقد قدر عدد المترشحين سنة 1977 بـ 783 مترشحا[3].

وللمجلس الشعبي الوطني دورات يعقدها لإعداد القوانين والتصويت عليها ولا يتم التصويت عليها إلا بعد دراستها ومناقشتها وذلك في زمن الدورتين العاديتين أو في الدورة الطارئة، فالدورة العادية الأولى يعقدها المجلس في فصل الربيع وتسمى بدورة الربيع وتعقد في شهر أفريل، أمّا الثانية فتسمى بدورة الخريف وتعقد بداية من شهر أكتوبر وتمتد كلّ دورة هذه لثلاثة أشهر في أقصى حد لها، أمّا الدورة الطارئة فيعقدها زمن الطوارئ الّتي تحصل

---

[1] بو الشعير، المرجع السابق، ص147-160

[2] أحمد طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ج2، ص464.

[3] نفسه، ص464-465.

وعند الضرورة، وذلك بطلب من رئيس المجلس الشعبي الوطني بناء على طلب ثلثي (3/2) من أعضائه[1].

تنصيب هياكل المجلس الشعبي الوطني:

لقد جاء في المادة 141 من دستور 1976م أن "المجلس الشعبي الوطني يبتدئ فترته التشريعية وجوبا في اليوم الثامن الموالي لانتخابات المجلس الشعبي الوطني".

وفعلا فقد تم في 05 مارس 1977 تنصيب المجلس الشعبي الوطني والانتخاب التاريخي لرابح بيطاط رئيسا لهذا المجلس كما ذكرنا سابقا[2]، وبعد أن تم وضع النظام الداخلي للمجلس تم انتخاب مكتب المجلس والّذي يتكون من أربعة نواب وهم (عمار شيبان، محمود قنز، جلول ملايكية، العياشي باكر)[3].

بعد انتخاب المجلس وتشكيل لجانه باشر المجلس مهامه لوضع القوانين والتصويت عليها، فقد منح دستور 1976 مهمة التشريع للمجلس الشعبي الوطني، بل عده المؤسسة الوحيدة الّتي تمارس صلاحية التشريع في الجزائر بعد العودة للحياة الدستورية[4]، أمّا قبل انتخابه فقد كانت مهمة التشريع بمن مهام الحكومة الّتي فوضها لها مجلس الثورة، وبالإضافة إلى التشريع فلقد منح له الدستور صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية، قبل أن يصادق عليها رئيس الجمهورية[5]، ويكون ذلك بأغلبية تامة.

كما يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يستجوب الحكومة حول قضايا الساعة، كما يمكنه كذلك سؤال أي عضو من أعضاء الحكومة كتابيا، والآخر ملزم بالرد كتابيا خلال 15 يوم[6].

---

[1] المادة 95-96-97-98 من القانون الداخلي للمدلس الشعبي الوطني الصادر في 1977، ص946، وهو منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 14، العدد 68، 1977/09/04، ص940-950.

[2] احم طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ص645.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص59.

[4] المادة 126 من دستور 1976.

[5] المادة 159 من دستور 1976.

[6] المادة 161 وما بعدها من دستور 1976.

ولكن اللافت للانتباه في دستور 1976 في جانب التشريع بهو أنّه يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع عن طريق أوامر وها هو نص المادة الّتي تؤكد ذلك "لرئيس الجمهورية أن يشرع فيما بين دورة وأخرى للمجلس الوطني الشعبي عن طريق إصدار أوامر تعرض على موافقة المجل الشعبي الوطني في أول دورة"[1].

ويمكن أن يستدل بمادة أخرى من الدستور الّتي تبين أنّ رئيس الجمهورية يزاحم المجلس الشعبي في مهمته حيث تقول المادة 111 من الدستور: "لرئيس الجمهورية كذل حق غزالة كلّ النتائج القانونية أيا كانت تطبيقها والمترتبة على الأحكام التي تصدرها المحاكم"[2].

مدى تأدية المجلس الشعبي الوطني لمهامه:

من الملاحظ وجود نسبة كبيرة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب من العسكريين الّذين يمتلكون نفوذا قويا في تقرير السياسات العامة واختيار المرشحين للنيابة وللمناصب داخل المجلس، وهكذا تحول هذا المجلس إلى محفل لتزكية السياسات الحكومية وإلباسها الشرعية، ومن ثمة يمكن القول أن مسؤولي العديد من اللجان هم مسؤوون وأعضاء في اللجنة المركزية للحزب، وهذا ما يقوي نفوذهم وسيطرتهم على العمل التشريعي ويقلص صلاحيات وأدوار النواب، كذلك فإنّ قيادة المجلس الشعبي الوطني ترى أنّ وظيفتها ووظيفة المجلس وأعضائه هي الترجمة العملي لتوجيهات رئيس الجمهورية الّذي يجسد سلطة الحزب والدولة[3].

وفاة الرئيس هواري بومدين 27 ديسمبر 1978:

في السنوات الأخيرة من الحكم أصيب هواري بومدين صاحب شعار "بناء دولة لا تزول بزوال الرجال" بمرض استعصى علاجه وقل شبيهه، بعد مدة من العلاج في الجزائر

---

[1] المادة 153 من دستور 1976.

[2] البند 13 من المادة 111 من دستور 1976.

[3] بوالشعير، المرجع السابق، ص14-160.

دون جدوى، وجه إلى الاتحاد السوفياتي سابقا (روسيا) لتلقي العلاج فعجز الأطباء عن مداواته فعاد إلى الجزائر.

هناك روايات عديدة حول وفاته فإنّ الجزائر خسرت أحد رجالها العظماء، فقد رحل عن الحياة صباح يوم الأربعاء 27 ديسمبر 1978م[1].

[1] الزبيري الطاهر، المصدر السابق، ص41-42.

خاتمة

خاتمة

بعد هذه الدراسة لموضوع دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد الاستقلال 1962-1978م، توصلنا للاستنتاجات التالية:

- إنّ انعقاد مؤتمر الصومام وتنال نجاح الهجومات الأولى على مركز العدو وتأسيس المجلس الوطني للثورة جعل الجزائريين يتحققون من أنّه يجب الخروج من دائرة الصراع الشّخصي إلى الكفاح الحقيقي ضد المستعمر والعمل على تصعيد الهجومات والاقتناع على أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بها، فإنّ تأسيس المجلس الوطني للثورة كان منعرجا حاسما في تغيير إيديولوجية ثورة أول نوفمبر.
- شكل المجل المجلس الوطني للثورة بقوانينه الأساسية وسلطاته المخولة له بالفصل في القضايا المصيرية وفرض الرقابة على الهيئة التنفيذية وتحديد توجهاتها الخارجية ونشاطاتها.
- انفجرت أزمة صائفة 1962 بعد آخر اجتماعات طرابلس، وذلك عند التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي خاصة بعد انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من هذا المؤتمر لكنها في الحقيقة لم تكن وليدة ذلك اليوم بل تعود جذورها إلى سنوات سابقة.
- أبرزت الأزمة الحادة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة على عجز برلمان الثورة في معالجتها فكانت له تأثيرات سلبية على وحدة المجلس الوطني وظهور التكتلات مع إطلاق سراح السجناء الخمسة.
- رغم الصعوبات والعراقيل الّتي اعترضت المجلس الوطني للثورة إلا أنّ الخلافات والصراعات الّتي كانت بين القادة بقيت سرية غير معلنة ولم تصل إلى الشعب>واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تظهر تماسكها ووحدتها أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، وهكذا تنتهي مهمة المجلس الوطني للثورة بعد مصادقته على اتفاقيات إيفيان وتحقيق النصر.
- بعد انتخاب أحمد بن بلة من طرف الجمعية التأسيسية على رأس الدولة الجزائرية في 25 سبتمبر 1962، اعتمد استراتيجية سياسية شاملة قائمة في المقام الأول على المصالحة

مع خصومه السياسيين، من أجل استعادة الاستقرار في البلاد، تمهيدا لعقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، ولكن للأسف فإنّ القرارات الاستبدادية والمتسرعة للرئيس بن بلة والصلاحيات الواسعة الّتي منحها لنفسه عجلت بعملية الإطاحة به من طرف وزير دفاعه العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965م.

- تحالف بن بلة وبومدين واستيلائهم على السلطة أثناء أزمة 1962 بالاعتماد على جيش الحدود، ذلك معناه زرع عدم الاستقرار منذ البداية وإقصاء الكثير من الّذين ضحوا من أجل طرد الاستعمار.
- بعد أن أدرك تحالف بين بلة وبومدين ضرورة انتخاب مجلس وطني تأسيسي لوضع دستور البلاد إلا أنّ هذا المجلس لم يكن ممثلا لكل طاقات الأمة وتوجهاتها، فقد أستبعد منه أغلبية الّذين وقفوا في وجه تحالف بن بلة وبومدين كما فقد هذا المجلس بعد الانتخاب قيمته، وأصبح تابع للمكتب السياسي بدل أن يمثل السيادة الشعبية.
- يعتبر المجلس الوطني المؤسسة الثانية الممثلة للسلطة التشريعية بعد الاستقلال والّتي مثلها نواب المجلس الوطني التأسيسي لمدة عام من 20 سبتمبر 1963 إلى 20 سبتمبر 1964، وقبيل نهاية هذا التاريخ انتخب المجلس الوطني، ولكنه لم يدم طويلا في عهدته وذلك بسبب انقلاب 1965.
- بعد الانقلاب خول مجلس الثورة مهمة التشريح للحكومة والّذي دام عشر سنوات ولكنه دوره تقلص فيما بعد إلى حلقة ولاء وموالاة للرئيس بومدين.
- انتخب المجلس الشعبي الوطن يفي 1977 لمدة خمس سنوات لرئاسة رابح بيطاط وحددت له مهام وصلاحيات ولكن اللافت للانتباه أنّه في دستور 1976 وبالضبط المادة 111 حيث سينتح عنها مزاحمة مؤسسة الرئاسة (رئيس الجمهورية لمهام المجلس الشعبي الوطني) وهذا ما عبر عن عدم استقلالية هذه المؤسسة في أداء مهامها.
- ممّا سبق نستنتج كذلك أنّه لبعد الاستقلال وبدلا من التركيز على بناء دولة حديثة سعى قادة الثورة إلى تقلد المناصب والتنافس عليها ممّا أدى إلى عدم طول مدة كلّ عهدة

رئاسية وبالتالي عدم الاستقرار في تسيير شؤون البلاد والنهوض بها، وهذا ما أثر على مؤسسات الدولة خاصة التشريعية منها.

- تدخل السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية في صلاحيات بالسلطة التشريعية منذ الاستقلال بداية من المكتب السياسي وصولا إلى الرئيس بومدين أدى إلى عدم استقلالية السلطة التشريعية وعدم أداء مهامها كاملة والخضوع لطرف على حساب آخر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المصادر

1. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
2. بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار نعمان للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2004.
3. جاك دويشمان، تاريخ حرب الجزائر، تر: داوود سلامنية، دار القصبة، الجزائر.
4. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بتحديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
5. الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد الجزائر)، ط1، الشروق للإعلام والنشر، دار الصحافة فريد زيوش، الجزائر، 2011.
6. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1916-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
7. علي هارون، خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عوماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر.
8. عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر، عين مليلة، 2005.
9. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984.
10. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الملحمة، الجزائر، 1990.
11. مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.
12. Gilbert Minier et Mohamed Harbi, le FLN, document et histoire, 1954-1962, chsha, Alger, 2004.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب

13. وكراد إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق النصوص الرسمية، ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
14. أحمد بن بلة: الرئيس أحمد بن بلة يكشف اسرار ثورة الجزائر، حوار وتحرير الإعلامي أحمد منصور، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009.
15. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، دار التنوير، الجزائر، 2012.
16. الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركات النضالية (1949-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
17. بشير كاشة الفرحي، مختصر و قائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، وزارة المجاهدين، 2007.
18. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
19. بن يوسف بن خدة،نهاية حرب التحرير اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعرار، محمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، يالجزائر، 1998.
20. بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958م، دار العلم والمعرفة، د م، 2013.
21. بوعلام محمودة، الثورة الجزائرية ثورة نوفمبر 1954- معالمها الأساسية، دار النعمان للنضر والطباعة، ذ م، 2012.
22. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
23. رابح لونسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
24. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

25. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر العاصمة، 2011.
26. سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع في مؤسسات الثورة الجزائرية، د س.
27. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د ت.
28. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.
29. صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
30. صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
31. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
32. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
33. الطاهر بن خرف الله، النحبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989)، ج2، الجزائر، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، 2007.
34. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر.
35. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1958م، دار القصية، الجزائر، 2009.
36. عبد الكريم رمضاني، المرحلة الانتقالية للثورة مارس 1962- سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
37. عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الكبرى، المطبعة الحدية للفنون والمطبعية، الجزائر، 2001.

38. عثمان مسعود مصطفى، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009.

39. عقيلة ضيف الله، التطور السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. عمار بوحوش، التاريخ بالسياسي للجزائر- من البداية ولغاية 1962، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2008.

41. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م- دراسة، د س.

42. محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 اوت إلى 16 ديسمبر 1959م- ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، ط1، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013.

43. محمد ظريف، الإسلام السياسي في الجزائر، ط1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، دون مكان نشر، 1994.

44. محمد عباس، الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، 2007، ص234.

45. محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005.

46. محمد عباس، رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، 1996.

47. محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، دار هومة، ط1، الجزائر، 2005.

48. محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة ، الجزائر، 2009.

49. مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية من 1945-1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

50. مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

51. مطمر محمد العيد، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2003.

52. المقاومة الجزائرية، العدد الثاني، 16 نوفمبر 1956، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية

53. حكيمة شتواح، المبادئ المنطقية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

54. مختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، قسم التاريخ، المسيلة، 2019.

ج- الجرائد والمجلات والدساتير

55. جريدة المجاهد، العدد 9، في 1957/08/20.

56. جريدة المجاهد، الصادرة في 22 ماي 1961، عدد 96.

57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 14، العدد 68، 1977/09/04.

58. مواد من دستور 1963.

59. مواد من دستور 1963.

60. مواد من دستور 1963.

61. القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الصادر في 1977، ص946، وهو منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 14، العدد 68، 1977/09/04.

62. محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة (القاهرة) 1957م، المركز الوطني للأرشيف الجزائري، كلية رقم 184.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر

إهداء

مقدمة:..... أ

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: انشاءالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وصلاحياته 9

المبحث الثاني: نشاطه من 1957الى تشكيل الحكومة المؤقتة 1958م: 13

المبحث الثالث : اجتماعاته من1959 الى1962..... 21

الفصل الأول: دور المجلس الوطني للثورة من 1962م إلى 1965م

المبحث الأول: أزمة صيف 1962..... 40

المبحث الثاني: المجلس الوطني التأسيسي من 20 سبتمبر 1962 إلى 20 سبتمبر 1964 47

المبحث الثالث: المجلس الوطني من 20 سبتمبر 1964 إلى انقلاب 19 جوان 1965: 53

الفصل الثاني: دور المجلس الوطني للثورة من 1965م إلى 1970م

المبحث الأول: حركة 19 جوان 1965 وصول بومدين إلى السلطة:..... 59

المبحث الثاني: مجلس الثورة من 10 جويلية 1965 إلى 25 فيفري 1977..... 61

المبحث الثالث: المجلس الشعبي الوطني من 25 فيفري 1977 إلى 05 مارس 1978 65

خاتمة..... 70

قائمة المراجع: 74

فهرس الموضوعات 82

الملخص..... 81

الملخص

_من خلال دراستنا لدور المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد الاستقلال إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين أي من سنة 1962إلى سنة 1978 نجد أنفسنا قد تتبعنا مسار بناء السلطة التشريعية خلال هذه المدة هذه الأخيرة التي تنوب عن الشعب لكي ترى بعينه و تقدم مطالبه و تتكلم باسمه وذلك بعد انتخابها من طرفه

_فقد قمنا بتبيان المؤسسات التي مثلت هذه السلطة طوال الاطار الزماني المذكور وكانت تلك المؤسسات تتمثل في المجلس الوطني التأسيسي المنتخب من طرف الشعب في 20سبتمبر1962 وكان من مهامه التاسيس للدولة عن طريق وضع الدستور لها و تعيين الحكومة لقيادة المرحلة الانتقالية خلال عام بالإضافة إلى التشريع أو وضع القوانين للجزائر المستقلة أما المؤسسة الثانية فقد كانت المجلس الوطني والتي مثلها نواب المجلس الوطني التأسيسي لمدة عام من 20سبتمبر 1963إلى 20سبتمبر1964فللإشارة لم تجرى انتخابات في 20سبتمبر1963ولكن بمقتضى المادة 77من دستور 1963تقلد نواب المجلس الوطني التأسيسي نيابية المجلس الوطني لمدة عام

و قبيل نهاية هذه المدة جرت انتخابات للمجلس الوطني و كان من بين مهامه مراقبة عمل الحكومة و التشريع بالإضافة الى تنحية رئيس الجمهورية إذا لزم الأمر و لكن هذا المجلس لم يدم طويلا في عهدته المقدرة باربع سنوات فلقد حصل انقلاب 19جوان 1965و جمد المجلس و حل مجلس الثورة محل المجلس الوطني ولقد خول مجلس الثورة التشريع للحكومة في زمن حكمه المؤقت والذي دام عشر سنوات

أما المؤسسة الأخيرة والتي مزالت تمثل السلطةالتشريعية الى يومنا هذا وهي المجلس الشعبي الوطني المنتخب في 25فيفري 1977والذي أعطيت له صلاحية تشريع القوانين و مراقبة عمل الحكومة و كنا قد تتبعناه حتى سنة 1978أما ما يلي ذلك فهو ليس ضمن موضوع بحثنا

_ولكن الملاحظ كذلك هو ان هذه المؤسسات عجزت عن إيجاد حلول للمشاكل المطروحة عليها و هذا بسبب عدم لجوء اعضائها للنقاش الهادئ و الحوار البناء المبني على أساس تبادل الآراء للتوصل إلى موقف مشترك بل نجد كل طرف يحاول فرض رأيه بكل الوسائل و

الطرق على الطرف الأخر بالإضافة إلى الصراع على بين قادة الثورة فبدل التركيز على إعادة بناء الدولة التخلص من الإرث الاستعماري كان هنالك صراع على السلطة مما أدى إلى عدم تأدية السلطة التشريعية لمهامها المنوطة بها خلال هذه المرحلة

الكلمات المفتاحية

التأسيس _التشريع _الصراع_السلطة _المجلس الوطني _احمد بن بلة _مجلس الثورة _هواري بومدين

Summary:

Through our study of the role of the National Council of the Algerian Revolution after independence until the death of President Houari Boumediene from 1962 to 1978, we find ourselves tracing the trajectory of building the legislative authority during this period. This authority represented the people, articulated their demands, and spoke on their behalf after being elected by them. We highlighted the institutions that represented this authority during this time frame, notably the National Constituent Assembly elected by the people on September 20, 1962. Its tasks included laying the foundations for the state by drafting its constitution, appointing a transitional government, and legislating for independent Algeria. The second institution was the National Council, represented by deputies of the National Constituent Assembly for a year from September 20, 1963, to September 20, 1964. Elections did not take place in September 1963, but according to Article 77 of the 1963 constitution, the deputies of the National Constituent Assembly assumed the membership of the National Council for a year. Before the end of this period, elections were held for the National Council, which had the task of monitoring the government's work, legislating, and removing the president if necessary. However, this council did not last long in its four-year term due to the coup on June 19, 1965. The Council was suspended, and the Revolutionary Council replaced the National Council, granting legislative power to the government during its ten-year rule. The last institution, representing the legislative authority to this day, is the National People's Assembly, elected on February 25, 1977, with the power to legislate laws and monitor the government. However, our

observation indicates that these institutions failed to find solutions to the problems due to the lack of resorting to calm discussion and constructive dialogue based on exchanging views to reach a common position. Instead, each party sought to impose its opinion by all means, leading to conflicts among the leaders of the revolution. Rather than focusing on rebuilding the state and eliminating colonial legacy, there was a struggle for power, resulting in the legislative authority failing to fulfill its duties during this period.
Keywords: Founding, Legislation, Conflict, Authority, National Council, Ahmed Ben Bella, Revolutionary Council, Houari Boumediene.

الملاحق

الملحق رقم 01

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.

الجالسون: العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم

مصدر: عثماني مسعود، الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، ص:

الملحق رقم: 02

الأعضاء الدائمون

1- حسين آيت أحمد
2- عبان رمضان
3- فرحات عباس
4- محمد بوضياف
5- مصطفى بن بولعيد
6- كريم بلقاسم
7- احمد بن بلة
8- العربي بن مهيدي
9- رابح بيطاط
10- محمد خيضر
11- الامين دباغين
12- عمر اوعمران
13- احمد توفيق المدني
14- محمد يزيد
15- زيغود يوسف
16- بن يوسف بن خدة
17- عيسات ايدير

الأعضاء الاضافيون:

1- لخضر بن طوبال
2- عبد الحفيظ بوصوف
3- محمد الصديق بن يحي
4- سليمان دهليس
5- احمد فرانسيس
6- محمدي السعيد
7- ابراهيم مزهودي
8- علي ملاح
9- احمد محساس
10- سعد دحلب
11- صالح الومنشي
12- عبد المالك تمام
13- عبد الحميد مهري
14- الطيب الثعالبي
15- محمد البجاوي
16- نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
17- نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين

خالفة معمري، **عبان رمضان**، تعريب زينب زخروف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص352

الملحق رقم: 03

وثيقة خاصة بتمركز أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس الأخير[1].

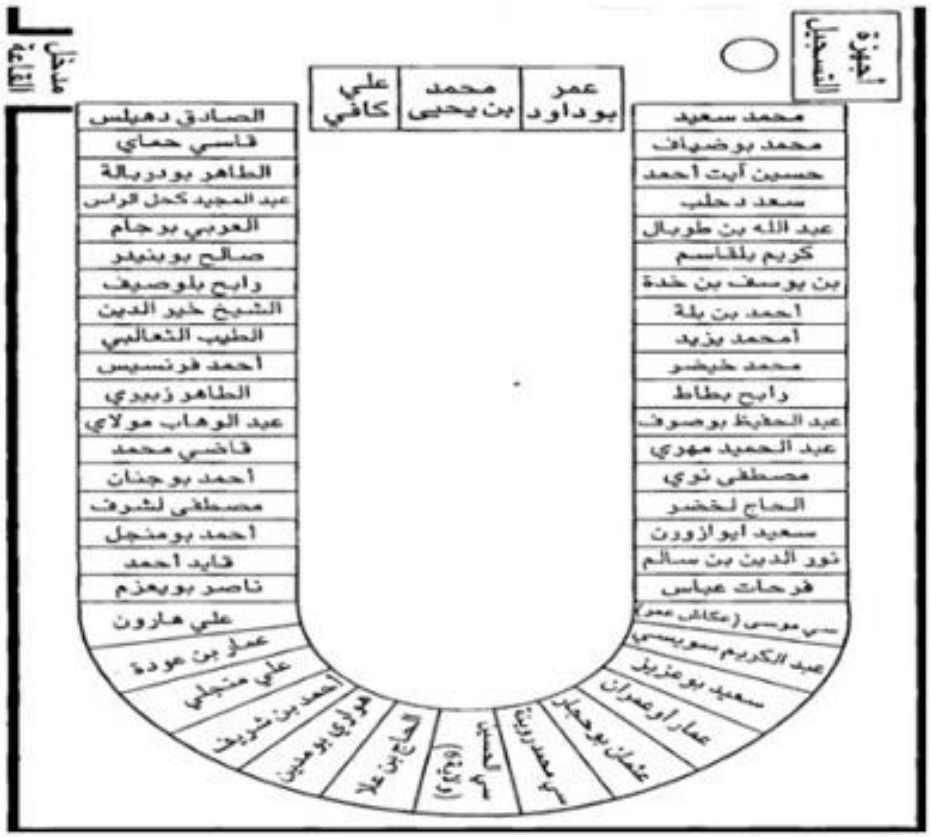

[1]- علي هارون، خيبة الانطلاق قتلة صيف الجزائر 1962، المصدر السابق، ص18.

الملحق رقم: 04

المكتب السياسي الذي اعلن في تلمسان يوم 22 جويلية 1962

احمد بن بلة.....التنسيق مع التنفيذية المؤقتة

محمد بوضياف.....التوجيه والعلاقات الخارجية

حسين آيت احمد.....رفض العضوية في المكتب السياسي

محمد خيضر.....امين عام لجبهة التحرير الوطني

رابح بيطاط.....مسؤول جهاز الحزب

محمدي السعيد .....التربية والثقافة

الحاج بن علة.....الجيش والشؤون العسكرية

صالح بلحاج، ازمات ج ت و. ص180

الملحق رقم: 05

رسالة إستقالة فرحات عباس من المجلس الوطني التأسيسي(13 أوت 1963 م)

Alger, le 13 août 1963,

A Mesdames et Messieurs les Députés,
Membre de l'Assemblée nationale constituante

Alger

Mes chers collègues,

En raison de divergences de points de vue sur la procédure d'organisation définitive des pouvoirs publics en Algérie, et de mon désaccord fondamental sur la nature de ces pouvoirs, j'ai l'honneur et le regret de vous remettre ma démission de président de votre Assemblée.

En vous remerciant, une fois de plus, de la confiance que vous m'avez témoignée et que j'ai essayé de mériter, je vous prie de croire, chers collègues, en mes sentiments fraternellement dévoués.

Signé : Ferhat ABBAS.

الترجمة :

الجزائر في 13 أوت 1963

إلى السيدات والسادة النواب.

أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

الجزائر

أعزائي الزملاء،

بسبب الخلاف في وجهات النظر حول الطريقة التنظيمية النهائية للسلطات العمومية في الجزائـــر، ورفضـــي الأساسي لطبيعة هذه السلطات. لي الشرف، والأسف لأقدم لكم استقالتي من رئاسة مجلسكم.

أشكركم مرة أخرى، على الثقة التي وضعتموها في، وقد حاولت استحقاقها. أرجو منكم أعزائي الـــزملاء قبول تحياتي الصادقة والأخوية.

التوقيع: فرحات عباس

المصدر : Ferhat Abbas : op . cit ,p 223

الملحق رقم: 06

المرجع: **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، صورة لأحمد بن بلة وهواري بومدين.

الملحق رقم: 07

مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة" لوموند " الصادرة بتاريخ 21-20 جوان1965

(...) أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...)ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة. إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محط أنظار العالم مما خدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي ، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مدينون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات الميكيافيلية التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدع مثلنا العليا في التضامن والسلم .ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة ، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لاحق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب .بطرق فاسدة . الثقة السياسية التي يضعها فيه كبارالضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في البدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى. وإنا نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا .ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسي أعالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا

لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر .

المصدر : رشيد مصالي، هواري بومدين،الرجل اللغز ، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي، ومحمد الاخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر(د ت) ، ص ص 96-98

الملحق رقم: 08

جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 30 ديسمبر 1978 بقصر الشعب الجزائر

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص238.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): نشريفي حنان

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20614.68.66

الصادرة بتاريخ : 2020/11/5 عن دائرة : سيدي عيسى

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية و الإجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ أوربا الغربية المعاصر تحت رقم التسجيل: 280180232310506888 4

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودوره بعد الاستقلال

1962 إلى 1978م.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/06

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): سعايد مريم .

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 114554558

الصادرة بتاريخ : 2019/05/13 عن دائرة : العقلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر والحضارة تحت رقم التسجيل: 280120232312402883

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودوره بعد الاستقلال 1962 الى 1978 م.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2024/06/06

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودوره بعد الاستقلال 1962 إلى 1978

إعداد الطلبة:

1- سعايد سديحة
2- بشريفي حنان

رقم التسجيل: 28012023231240020883
رقم التسجيل:

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ التخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: الأستاذ يومولة بتيل **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم